

العربية لغة النون

د. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي

أستاذ العلوم اللغوية المساعد بقسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبد العزيز بجدة

لغة الضاد أم لغة النون؟:

درج على ألسنة الناس منذ قرون الإشارة إلى اللغة العربية على أنها لغة الضاد؛ تمييزاً لها عن غيرها من اللغات التي يُعتقد أنها كافة لا تحوي هذا الصوت. فمعيارُ إطلاق اللقب الذي يميزها عن غيرها إذاً هو انفرادها بتأدية صوتٍ معيّنٍ لا تؤديه سائر اللغات، هو الضاد. غير أن اللافت أن حرف الضاد هذا يكتفه عددٌ من الأمور التي تقلل من أهمية التعويل عليه مميّزاً ناصعاً للعربية، وتحدّ من قيمة إيراد لقب (لغة الضاد) في سياق الاعتزاز والفخر بالعربية، أو في ضمن الكلام على خصوصيتها. من هذه الأمور أن حرف الضاد من أقل الحروف وأندرهما دوراً في اللفظ العربي. وهو أيضاً من أثقلها على اللسان، إن لم يكن أثقلها بإطلاق. وهو فوق هذا وذاك من الأصوات التي لم يستطع المتكلمون بالعربية من أهلها المحافظة على نطقه على الهيئة التي وصفه بها علماء العربية الأوائل، بل اختلط أداؤه بأداء صوتٍ آخر هو الظاء، كما سيأتي. وحرف الضاد كذلك ليس من الحروف الفاعلة صوتياً ووظيفياً ودلالياً في المفردات والمركبات، فلا ينفرد عن غيره من الحروف بتأدية وظائف لغوية أخرى غير دخوله في بنية الكلمات. بل هو من أكثرها خمولاً وعجزاً عن تأدية هذه الوظائف اللغوية، حتى يمكننا القول: إن هذا الخمول هو سبب ميل المتكلمين إلى تجنبه حتى اختفى أو كاد.

ولو عدنا إلى البحث في الجذور الأولى للاعتداد بحرف الضاد فارقاً ومميزاً للعربية، لوجدنا بعض الدارسين قد عني بتتبع أوائل النصوص الماثورة التي تصف العربية بلغة الضاد. فيرجح غير واحدٍ منهم أن من أقدم النصوص التراثية المشتملة على هذا الوصف هو قول المتنبي:

وبهم فخرُ كل من نطق الضا (م) دَ وعودُ الجاني وغيوثُ الطريد
وقد عاش في القرن الرابع الهجري^١. أما ما يروى عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال: ((أنا أفصح من نطق بالضاد)) فلم تذكره كتب الحديث
المعتبرة، ولذا قيل: إنه لا أصل له ولا يصح^٢، مع أنه مشهورٌ متداولٌ على
ألسنة الناس، متناقلٌ في كتب اللغة بكثرة منذ عدة قرون^٣.

ويذهب الدكتور حسن ظاظا رحمه الله إلى إنكار أن تكون الضاد من
أخص خصائص العربية الفصيحة أصلاً، إذ يرى أن مفخرة العربية ليست
في الانفراد بها من دون اللغات، بل في حفاظها عليها بعد أن انقرضت في
لغة الأسلاف^٤؛ لأنه يرى هو وغيره من العلماء أن الضاد كانت موجودة
في اللغة السامية الأم^٥.

إنَّ في النطق بالضاد على النحو الذي وصفه القدماء صعوبةً وعسراً؛
ليس في عصرنا هذا وحسب، بل يتبين منذ القدم ((من كلام علماء
القراءات والتجويد أنَّ الضادَ صعبةُ النطق على ألسنة الناس، وأنَّ عدم
مراعاة نطقها بدقة؛ نتيجةً لصعوبتها، قد يحيلها إلى صوتٍ آخر، بل
أصواتٍ أخرى، تنطق في بيئاتٍ مختلفة، وهي الظاء، أو اللام، أو ما يقرب
من الطاء "البدال المفخمة"، أو صوت ممزوج بالذال، أو صوت أشمَّ
الزاي))^٦. ويذكر بعض أئمة القراءات أنه قلَّ من يحكمُ نطق الضاد من
الناس^٧. وتحدثنا المصادر عن تحريف كثيرٍ من المتكلمين للضاد بنطقها
ظاءً، لعل من أقدم النصوص التي تبين اختلاط الصوتين رواية أبي بكر بن
الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨هـ أن رجلاً سأل عمر بن الخطاب رضي الله
عنه: "يا أمير المؤمنين، يُضحى بالضبي؟"^٨. وقد أُلِّفَ عددٌ من علمائنا
الأقدمين كتباً وفصولاً من كتب في الفصل بين الضاد والظاء؛ لأنها تختلط
على الناس^٩. أما عالم القراءات ابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـ فيؤكد

دون موارد أن هذا الحرف العسير قد اختفى مع الفصحاء الذين ينطقونه بالطبع سليقةً، ولا سبيل إلى نطقه بكلفةٍ ولا تعليمٍ، إذا لم يقدر الشخص على إخراجِه من مخرجه بطبعه^{١١}.

والضاد - لنقلها - من أقل الأصوات دوراً في الألفاظ العربية (فاءً وعيناً ولاماً)؛ يتضح ذلك من خلال تتبع مواد المعجم العربي^{١١}، ومن خلال نتائج الدراسات الحديثة التي اختبرت شيوخ الأصوات اللغوية، من حيث عدد تكرارات الصوت في عينات لغوية فصيحة أجريت عليها اختبارات قياس الشيوخ. منها على سبيل المثال ما أجراه الدكتور محمد علي الخولي، واتضح منه أن الضاد والطاء كانت في ذيل ترتيب تكرارات الحروف^{١٢}. وهي أيضاً ليست من الحروف التي تدخل في اللواحق التي تلحق بالكلمات من أولها أو حشوها أو آخرها. ولا تكون بدلاً ولا زائدة^{١٣}. ومن صفاتها الجهرُ والتفخيم والإطباق والاستعلاء والرخاوة والاستطالة^{١٤}، وأضاف بعضهم إلى ذلك النفسي كالشين^{١٥}. ومخرج الضاد الفصيحة من بين أول حافة اللسان من جهة أقصى الحنك وما يليه من الأضراس. يقول ظاظا: ((ولكن على عهد سيبويه نفسه يبدو أن الضاد كانت مشكلةً في نطقها؛ فقد ذكر إلى جانب الضاد الفصيحة صوتاً يسميه "الضاد الضعيفة")^{١٦}. ثم ينقل عن سيبويه قوله في وصف الضعيفة: ((تُكَلَّفُ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ. وَإِنْ شئتُ تَكَلَّفَتْهَا مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ، وَهُوَ أَخْفُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حَافَةِ اللِّسَانِ مَطْبَقَةً، لِأَنَّكَ جَمَعْتَ فِي الضَّادِ تَكَلُّفَ الْإِطْبَاقِ مَعَ إِزَالَتِهِ عَنِ مَوْضِعِهِ. وَإِنَّمَا جازَ هَذَا فِيهَا لِأَنَّكَ تَحْوِلُهَا مِنَ الْبِيسَارِ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي فِي الْيَمِينِ، وَهِيَ أَخْفُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حَافَةِ اللِّسَانِ، وَأَنَّهَا تَخَالَطُ مَخْرَجَ غَيْرِهَا بَعْدَ خُرُوجِهَا، فَتَسْتَطِيلُ حِينَ تَخَالَطُ حُرُوفَ اللِّسَانِ. فَسَهْلٌ تَحْوِيلُهَا إِلَى الْأَيْسَرِ؛ لِأَنَّهَا تَصِيرُ فِي حَافَةِ اللِّسَانِ فِي الْأَيْسَرِ إِلَى مِثْلِ مَا كَانَتْ فِي الْأَيْمَنِ))^{١٧}.

ويخلص الباحث بعد هذا إلى أنه ما تزال في الضاد متاهات لم يقل فيها العلم كلمته الأخيرة^{١٨}.

ومهما يكن من أمر الضاد، فليس المقصود هنا إبعاد الضاد عن أهليتها في أن تكون لقبًا للعربية، ليحل محلها غيرها. ولا المقصود من الزعم بأن العربية لغة النون أن العربية تتفرد بأداء النون من دون اللغات الأخرى، كما بدا في سبب تسمية العربية بلغة الضاد^{١٩}. بل الهدف الرئيس من تقديم هذه الدراسة عن النون هو لفت أنظار المشتغلين بالعربية إلى عمق أثر النون في ألفاظ العربية وتراكيبها على مستويات كثيرة ليست لغير النون، على ما سيتضح على مدى الصفحات القادمة. وهو الأثر الذي يصل مداه إلى إمكان أن يدعى أن صوت النون - دون غيره - أداة المتكلم بالعربية الأولى في إحداث التنوعات الصوتية والاشتقاقية والدلالية والإيحائية والوظيفية الهائلة في ألفاظهم وتراكيبهم، من حيث الشكل والمضمون، وفي المستويات النفسية الباطنة والعقلية المتصورة، وفي الجوانب الاتصالية المتحققة الظاهرة. وتكاد النون تجري مع كل لفظ عربي ظاهرًا وباطنًا، فضلاً عن دخولها في البنيات الأساسية المكوّنة للكلمات العربية كغيرها من سائر الأصوات اللغوية. بل سيتضح من خلال الدراسة أنه يحق لنا أن نطمئن إلى الاعتقاد في النون خاصة بأنها ظاهرة عربية في المقام الأول، وهو الأساس الذي يمكن بناءً عليه أن يقال: إن العربية لغة النون لا لغة الضاد.

أدرك المشتغلون بالعربية منذ البدء أهمية هذا الحرف، فشغل في مؤلفاتهم فصولاً ومباحث، بل خصه نفر من القدماء والمحدثين بمصنفات مستقلة^{٢٠}. وستفيد هذه الدراسة من هذه المباحث والكتب من حيث المادة العلمية، غير أنها ستحو، كما سيتضح لاحقاً، نحو عرض النون من حيث

سعة دخولها في الألفاظ، وسعة تصرف المتكلمين فيها بصورة لافتة لأداء الوظائف والدلالات المختلفة، وهو ما لم تعرض له - حسب علمي - دراسة أخرى مماثلة. وسأبدأ أولاً فيما يلي بعرض دلالات النون المعجمية وصفاتها ومخرجها، ثم أشرع في تفصيل خصائص النون ودلالاتها التي ترى الدراسة أن مجموعها يقوي دعوى أن العربية لغة النون.

(٢)

معاني النون المعجمية:

تعني كلمة "نون" في أغلب المصادر: الدواة، وقال بعضهم: بل المداد. وتعني أيضاً: الحوت، أو عين الحوت تحديداً^{٢١}. وسمي النبي يونس عليه السلام بـ "ذي النون"؛ لبقائه زمناً في بطن الحوت^{٢٢}.

وفي المعنى الأول (الدواة، أو المداد) ما يدل على ارتباط لفظ "النون" بإيحاءات معاني العلم والمعرفة والكتابة. قال الله تعالى في مطلع سورة من سور القرآن الكريم هي سورة "القلم"، الدالة على عظم قدر العلم والمعرفة، والدالة على حض الشرع الإسلامي الحنيف على طلب العلم: ﴿نون والقلم وما يسطرون﴾ فافتتحت السورة بهذا الحرف. روى القرطبي في تفسيره عن ثابت البناني أنه فسر النون في سورة القلم بالدواة، قال: ((وقاله الحسن، وقتادة. وروى الوليد بن مسلم قال: حدثنا مالك بن أنس عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة قال: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: أول ما خلق الله القلم، ثم خلق النون وهي الدواة، وذلك قوله تعالى نون والقلم"))^{٢٣}. وقال ابن كثير في تفسيره: ((قال ابن جرير: حدثنا عبد الأعلى حدثنا أبو ثور عن معمر عن الحسن وقتادة، في قوله: نون، قالوا: هي الدواة.. قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي حدثنا هشام بن خالد حدثنا الحسن بن يحيى حدثنا أبو عبد الله

مولى بنى أمية عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: خلق الله النون، وهي الدواة". وقال ابن جرير: حدثنا ابن حميد حدثنا يعقوب حدثنا أخي عيسى بن عبد الله حدثنا ثابت الثمالي عن ابن عباس قال: إن الله خلق النون وهي الدواة، وخلق القلم، فقال: اكتب، قال: وما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة من عمل معمول به، بر أو فجور، أو رزق مقسوم، حلال أو حرام...^{٢٤}. وقد قيل في تفسير رسمها الإملائي المعروف (ن): إنه قد اختيرت له صورة الدواة وفي وسطها النقطة، كالقلم أو الريشة في وسط الدواة^{٢٥}.

أما المعنى الثاني (الحوت) فمن الطريف أن المفسرين الذين أولوه بهذا المعنى في سورة القلم ذهبوا أيضًا هنا إلى أنه أول ما خلق الله تعالى كالقلم، فقالوا: إن أول ما خلق الله القلم والحوت، وقد روي ذلك مرفوعًا إلى ابن عباس رضي الله عنه^{٢٦}. وذهب بعض المفسرين إلى أن النون المرادة في الآية: هي اللوح المحفوظ. وقيل: من أسماء الرسول صلى الله عليه وسلم. وقيل: نهر في الجنة، وقيل غير ذلك^{٢٧}.

وقال بعض اللغويين: يقال للسيف العريض المعطوف طرفي الطبة: ذو النونين، والنون: شفرة السيف. والنون: اسم سيف لبعض العرب. وذو النون: سيف كان لمالك بن زهير أخي قيس بن زهير، فقتله حمل بن بدر وأخذ منه سيفه ذا النون، فلما كان يوم الهبأة قتل الحارث بن زهير حمل بن بدر وأخذ منه ذا النون^{٢٨}.

والنوننة: النقبة في ذقن الصبي الصغير. وفي حديث عثمان أنه رأى صبيا مليحا، فقال: دسموا نونته، أي: سودوها؛ لئلا تصيبه العين^{٢٩}.
والـ "نون" حرف الهجاء المعروف. فكأنه العلم المنقول الوحيد المخالف سائر أسماء حروف الهجاء المرتجلة، عدا "العين"؛ إذ لم يُعرف

من بين أسماء الحروف الأخرى غيرهما ما استعمل استعمالاً لغوياً مشهوراً ثم نُقل إلى العلمية للدلالة على الحرف، وإن ذكر بعض اللغويين في بعضها شيئاً من هذا القبيل، وذلك على سبيل التورية بلفظ يشبه في صورته اسم الحرف ويراد به أمر آخر، أو من قبيل ما هو من نواذر اللغة وغريبها^{٣٠}.

(٣)

مخرج النون وصفاتها:

حدد القدماء مخرج النون المتحركة من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا. ومن الخياشيم مخرجُ النون الساكنة، ويقال لها الخفية والخفيفة^{٣١}. ومن صفاتها الجهر والغنة والذلاقة والتوسط بين الشدة والرخاوة والانفتاح والانخفاض^{٣٢}. ومما يميزها عن غيرها الاستطالة في الغنة التي تمتد في الخيشوم، فهي لذلك تشابه حروف المد، ولا سيما الألف التي هي هواء في الحلق^{٣٣}. ويشبهها بعضهم من حيث الخصائص الصوتية بالواو^{٣٤}، كما شُبِّهت أحياناً أخرى باللام^{٣٥}، فضلاً عن اشتراكها مع الميم في الغنة والاستطالة، وفي كونهما معاً من حروف طرف اللسان (الذلق) والخيشوم، ولذا تكرر عند الأقدمين ضمهما إلى نسب واحد^{٣٦}.

وتتمتع النون، كما تظهر دراسات المحدثين، بقدر كبير من الوضوح السمعي. إذ تحتل في الترتيب التصاعدي من حيث الوضوح السمعي - بحسب ترتيب إبراهيم أنيس - مع الميم (القريبة منها صفة ومخرجاً) المرتبة السابعة في سلم الترتيب المكون من عشر درجات، لكنها بين الصوامت تحتل المرتبة ما قبل العليا الأخيرة، حيث لا يزيد عنها وعن الميم في الوضوح من الصوامت إلا اللام والراء، وتحتلان المرتبة الثامنة^{٣٧}.

ومن الجدير بالتأمل أن النون الخفيفة (الساكنة) تتغير صفاتها وأحوالها بتغير مواقعها في الكلام. إذ يعرض لها من الصفات في حال التقائها بأصوات مختلفة أخرى ما لا يعرض لغيرها، ولا يشركها في ذلك حرف آخر؛ وذلك لسرعة تأثيرها بما يجاورها، واتصالها به اتصالاً مباشراً^{٣٨}. فهي إذا تلتها "الفاء" مثلاً (نحو "ينفع") صوتٌ شفويٌّ أسنانيٌّ أنفيٌّ مجهور، يوصل في النطق به بين الشفة السفلى وأطراف الأسنان العليا، ويخفض الطبقة، وتتذبذب الأوتار الصوتية، وهي هنا صوت مرقق دائماً. أما قبل الأصوات اللثوية (الذال والطاء والظاء) فصوتٌ أسنانيٌّ أنفيٌّ مجهور، يُنطق به بإخراج اللسان، أي: بوضع طرفه مقابل أطراف الأسنان العليا، وخفض الطبقة، مع إحداث نذبذة في الأوتار الصوتية. وهو مفخم مع الطاء، مرقق مع الذال والطاء. وفي حال التقخيم يرتفع مؤخر اللسان في اتجاه الطبقة، وينسحب إلى جدار الحلق الخلفي. وإذا وليها الدال والطاء والظاء من الأصوات الشداد، والزاي والصاد والسين من الأصوات الرخوة، فصوت أسناني لثوي أنفي مجهور، ينطق به بوضع طرف اللسان ضد الأسنان العليا في حالة الشدة والسفلى في حالة الرخاوة، ومقدمه ضد اللثة مع خفض الطبقة، وإحداث نذبذة في الأوتار الصوتية. وإذا وليها أحد الحروف الشجرية (الشين والجيم والياء) فصوتٌ غاريٌّ أنفيٌّ مجهور مرقق، يُنطق به برفع مقدم اللسان في اتجاه الغار، مع خفض الطبقة حتى ينفتح المجرى الأنفي، وإحداث نذبذة في الأوتار الصوتية^{٣٩}. وهكذا نجد النون دائماً التحول في الصفات، سريعة الاندماج في غيرها وقابلة للاتصال المباشر به.

ومن آيات مرونة النون وقبولها التغير والاندماج في الأصوات الأخرى ما هو مشهور في التجويد، ولحظه الأقدمون منذ بدء تدوين

الملحوظات الصوتية، من أحكام النون الساكنة عند التقائها بحروف الهجاء الأخرى، وهي الإقلاب مع الباء، والإدغام بغنة وبغير غنة مع الأحرف المجموعة في "يرملون"، والإظهار مع أحرف الحلق الستة، والإخفاء مع ما عدا ذلك منها.

ويدل مجموع ما سبق على خصائص خاصة في الصوت النوني ليست لغيره. ذلك أن هذا الصوت يلتقي في خصائصه مع أهم خصائص الصوامت ومع أهم خصائص الصوائت في آن معاً، فتوهلها هذه الخصائص مجتمعة للانضمام إلى الصوامت في تكوين بنية الألفاظ الأساسية، وإلى الصوائت في تكوين الوحدات الصرفية الدالة على المعاني، كما سيتضح لاحقاً.

(٤)

دوران النون في بنية الألفاظ العربية:

ذكر ابن منظور في مقدمة اللسان أن من الحروف ما يتكرر ويكثر في الكلام استعماله، وهو النون وأحرف المد والميم والهاء. وذكر من الحروف ما لا يخلو منه أكثر الكلمات، وهي أحرف الذلاقة الستة، وفيها النون أيضاً^٤. وتظهر دراسة الخولي المنوه عنها فيما سبق أن النون في العينة اللغوية التي اختارها لبحثه تحل من الصوامت المرتبة الثالثة بعد التاء واللام، إذ بلغ تكرار النون ٢٠٧٧ مرة في العينة المكونة من ٤٦٠٢٩ صوتاً^٥. غير أن النون تأتي لواصق - كما سيأتي - فلو أنها احتسبت لتصدرت إحصائيته بلا ريب. وتظهر دراسة الدكتور رشاد خليفة، ونقل نتائجها الدكتور أحمد مختار عمر، التي أحصت تكرار الحروف في السور العشر الأولى من القرآن الكريم، أن أكثر الحروف الصوامت دوراناً في السور النون والميم، حيث ((نجد عدد الميمات والنونات في السور

العشر الأولى يكاد يتطابق؛ إذ يزيد قليلاً عن عشرة آلاف بالنسبة للميمات، ويقل قليلاً عن عشرة آلاف بالنسبة للنونات))^{٢٢}، ويقال في زيادة تكرار الميم عن تكرار النون هنا مثل الذي قيل في إحصاء الخولي السابق؛ إذ لم يدخل في إحصائه التتوين كما هو واضح. ويعزو الباحث الارتفاع الملحوظ في نسبة تكرار هذين الصوتين مقارنةً بتكرار غيرهما إلى عامل اتجاه اللغة نحو الأيسر فونيمياً^{٢٣}. هذا وسيُضح فيما يأتي أن النون يؤتى بها في مواضع كثيرة من غير أن تكون من مكونات البنية الأساسية للكلمات. وتظهر دراسة إحصائية حديثة أخرى أجراها حسن عباس على المعجم الوسيط فقط أن ما يبدأ بالنون من كلمات المعجم عدده (٢٩٣١) كلمة^{٢٤}. كما تظهر دراسة الدكتور مصطفى التوني الإحصائية لورود النون في المواد المعجمية فاء وعيناً ولأماً سعة دخولها في جميع المواضع من مواد المعجم ومجاورتها للحروف الأخرى في الكلمات^{٢٥}.

ومن الطريف الجدير بالذكر هنا أن الذين أطلقوا على حروف الهجاء أسماءها المتداولة المعروفة استحبوا الإكثارَ من صوت النون في أسماء الحروف بصورة لافتة لا يجاريها في ذلك حرف آخر. وأول ما يلاحظ على أسماء حروف الهجاء في العربية أن الحرفَ — كما يذكر ابن جني — يُبتدأ في اسمه بصوت الحرف نفسه^{٢٦}، غير أنه ينتهي في الغالب بحرف لين ممدود، وينتهي عددٌ محدودٌ منها نهاياتٍ مختلفة، سنرى أن النون تحظى بأكثر النهايات الأخرى غير المدية عددًا. ذلك أن ما لا ينتهي بالمد من الحروف وينتهي بدلاً من ذلك بالنون هو: السين، والشين، العين، الغين، والنون نفسها التي تبدأ بها وتنتهي بها أيضاً مع فصل بين النونين بالواو، فهي ستة مواضع. ويأتي بعدها في الترتيب الميم بأربعة مواضع: الجيم، اللام، الميم. ثم الفاء ثلاثة مواضع: القاف، الكاف، الفاء (ويمكن

عدها أربعة مواضع بالألف، وإن اختلفت الألف في الحكم، واللام ثلاثة مواضع: الدال والذال واللام، والدال كذلك: الصاد والضاد والدال. ثم الواو بموضعين: الواو. ثم الياء بموضعين: أحدهما: في آخر الزاي من غير أن يُقلب همزة، والآخر في أول حرف الياء نفسه. ونلاحظ كذلك أن ثلاثة فقط من هذه الحروف بدأت بصوت الحرف وانتهت به، هي النون وحرفان شفويان قريبان منها هما الميم والواو.

(٥)

مواضع زيادتها وإبدالها - شبهها بالمد:

كثيراً ما أشار القدماء إلى شبه النون القوي بالأحرف الهوائية المسماة بأحرف اللين والمد من وجوه متعددة. وجميع وجوه الشبه هذه تعود في الغالب إلى مرونة النون ولينها وقبولها لأن تَمَدَّ لما فيها من غنة. ولعل اللين والمرونة والغنة والسهولة جعلتها لا تمتنع من أن تتراد في كل موضع من اللفظ، كما يؤكد ذلك ابن جني؛ فقد زبدت أولاً كما في "تَفْرِجَة، ونَيْدَلان، ونفاطير، ونباذير، ونخاريب، ونبراس، ونرجس...، ((وزيدت النون ثانية في نحو قِنَعاس وقِنْفَخَر، وثالثة في نحو جَحَنفَل وعَبَنبَل، ورابعة في نحو رَعَشَن وضيْفَن - في قول غير أبي زيد - وخَلْفَنَة وعِرَضَنَة، وخامسة في نحو سكران وغضبان، وسادسة في نحو زعفران وعَقْرَبان وحَنْدِرْجان وجُلْجُلان، وسابعة في نحو عَرَنَقْصان وعَبَيْثُران وعَبَوَثُران وقَرَعَبْلانَة))^{٤٧}. وقبول الزيادة في كل موضع يُعَدُّ من خصائص الأحرف الصوتية، ولذلك سماها سيبويه بأسماء الزوائد^{٤٨}.

ولما لحظ القدماء الشبه الكبير بين الأحرف الهوائية والنون شعروا بأهمية هذا الشبه، من قِبَل أن الأحرف الهوائية (الصوائت) أهم ما تحتاجه اللغات للفصل بين صوامتها، وبها يمكن من جهة نطق الصوامت المتتالية،

ومن جهةٍ أخرى تَعْمِدُ اللُّغَةُ إلى الاستعانة بها في إحداثِ تَغْيِيرَاتِ الكَلِمَةِ وتَقْلِبَاتِ الجُذْرِ الواحدِ، أفردوا لأوجه الشبه تلك مباحثَ في مصنفاتهم. ذكر بعض المتأخرين من وجوه الشبه بين النون وأحرف المد واللين ما وصل به إلى ستة عشر وجهًا. نقل السيوطي عن ابن الدهان هذه الوجوه، فقال: ((الأول: أن [أنها] تكون علامة للرفع في الأفعال الخمسة كما تكون الألف والواو علامة للرفع في الأسماء المثناة والمجموعة. الثاني: أنها تكون ضميرًا للجمع المؤنث كما تكون الواو ضميرًا للجمع المذكر. الثالث: أن الجازم قد يحذفها في "لم يك" كما يحذف الواو والياء. الرابع: أن الاسمين إذا رُكِّبَا وهي في آخر الاسم الأول فإنها قد تُسَكَّنْ، نحو "تَسْتَبُوِيَه" و"بِاذْنِجَانَةٍ"، كما تُسَكَّنْ في "مَعْدِيكَرِب". الخامس: أنها قد تُحَذَفُ لالتقاء الساكنين في قوله:

ولاكِ اسقني إن كان ماؤك ذا فضلٍ

كما تحذف الواو والياء والألف لالتقاء الساكنين. السادس: أن النون قد تحذف اعتبارًا عينًا ولامًا في "مُنْدُ" و"لُنْ" في قوله:

من لُدْ شولاً

كما تحذف الواو عينًا ولامًا في "تُبَّة" - في أحد القولين - وفي "أخ". السابع: أنها تُحَذَفُ للطول في قوله:

أبني كليبٍ إنَّ عَمِّيَّ للذا

كما تحذف الياء للطول في قولهم: "أشهباب" يريدون: أشهبابًا. الثامن: أن الألف تبدل منها في الوقف نحو "رأيتُ زيداً" و"أضرباً". التاسع: أن فيها غنةً كما أن في الألف وأختيها مدًا. العاشر: أنها تكون علامة للجمع لا ضميرًا كما تكون الألف والنون [الواو] علامة في قوله:

يعصرن السليط أقاربه

وقوله:

يلومونني في اشتراء النخيل قومي

وقولهم: (التَقَتَا حَلَقَتَا البطان). الحادي عشر: أنها من حروف الزيادة كما أن حروف المد واللين من حروف الزيادة. الثاني عشر: أنها تُدغم في الواو والياء في قولك: "زيدٌ وعمرو" و"زيدٌ يضرب". الثالث عشر: مصاحبته حروف المد واللين وحركات الإعراب في قولك: "زيدان وزيدون وزبيدين وزيدٌ"، وحذفها بحذف حركات الإعراب في الوقف في قولك: "زيدٌ". الرابع عشر: تعاقبهما في المحل الواحد نحو "جَرَافَش" و"جَرافش". الخامس عشر: حذفها في المحل الواحد الذي تحذف فيه الألف، فيجتمع بحذفها أربع متحركات، نحو: "عَرَّتَنَ وَعَرَّتَنَ" و"عَلَّيْطَ وَعَلَّيْطَ". السادس عشر: حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف الياء كذلك [لذلك]، وذلك نحو "بلعبر" و"بلحرث"، كما قالوا: "لا أذِرُ" ^{٤٩}.

ويتكئ ابن جني على المشابهة بين النون وأحرف اللين في تفسير المواضع التي يُسْتَحَبُّ قلبُ أحدها نوناً، وهي مواضع إبدال النون. فيذهب في الانتصار لمذهب البصريين القائل بأن نون "فعلان فعلى"، كسكران وغضبان وولهان وحيران، بدل من همزة "فعلاء" كحمراء وصفراء، إلى الاحتجاج بشبه النون ومضارعها لحروف اللين. يقول: ((فلما ضارعت النون حروف اللين هذه المضارعة، وكانت الهمزة قد قلبت إلى كل واحدة من الألف والياء والواو، قلبوها أيضاً إلى الحرف الذي ضارعهن، وهو النون)) ^{٥٠}. ويمضي في تعداد ما قلب من الهمزات نوناً، فيذكر: "صنعاني وبهراني"، المنسوبين إلى صنعاء وبهراء، ويقابل بين نون "إنسان وظربان" وقولهم في جمعهما: "أناسي وظرابي" وبين همزة "صلفاء وخبراء" وقولهم

في الجمع: "صلافيّ وخرابيّ"، ويؤكد أن ((من ذلك أيضاً قولهم: "سكران وسكارى" و"حيران وحيارى" وندمان وندامى" و"تصران ونصارى"، فجرى هذا مجرى "صحراء وصحارى"))^{٥١}. غير أنه يذكر بعد مذهباً آخر لا يستبعد صحته، وهو أن النون في "صنعاني وبهراني" بدل من الواو المبدلة من الهمزة؛ لأنهم يقولون: "صنعاوي وبهراوي"، فالنون على هذا القول بدل من بدل الهمزة. وقد يعضده ورود الواو مبدلة من النون، وهو أحد مواضع إبدالها المتعددة، كقولهم مثلاً: "من واقد"^{٥٢}.

وقد تُبدلُ النونُ أيضاً من اللام في قول بعض العرب في "لعل": "لَعَنَّ"، وروي عنهم قولهم في "بَل": "بَلَنَّ"، و"هتلت السماء، وهتنت"، و"تَلَّة، وتَلَّةٌ". ذهب بعض علماء العربية إلى أن ذلك ونحوه من قبيل اللغات، فينبغي ألا يعلل. لكن بعضهم يعلل لقلب اللام نوناً في بعض هذه الألفاظ بقرب النون من اللام^{٥٣}. كما تبدل النون من الدال على رأي، في نحو ما ذكر بعضهم في "اللغنون" من أنها بدل من الدال في "اللغدود"^{٥٤}. وتبدل من الميم كما في "غيم" و"غين"، و"امتقع" و"انتقع"، و"أيم" و"أين"، و"مخر" و"نخر"، ونحو ذلك^{٥٥}. وقد يُشعرُ استحسانُ العرب صوتَ النون في كثيرٍ من المواضع أنه العلة المؤدية ببعض قبائلهم إلى هذا النوع من الإبدال.

أما زيادة النون التي لا يمتنع منها موضعٌ من اللفظ — كما تقدم — فقد توصلَ القدماء إلى وضع ضابطٍ يُعيّن تحتمَ الحكم إما بزيادتها، وإما بكونها من أصل البنية. وهذا الضابط هو قانون علماء الصرف المهم في الحكم على الحرف بأصالة أو زيادة، وهو قانون "النظير"، ومعنى ذلك: أنه يحكم بأصالتها في اللفظ إن وجد له نظير آخر في العربية على زنته، ويحكم بزيادتها إن لم يوجد النظير. فهي في "عَنَّتْ" أصلية؛ لأنها تقابل الثاني الأصلي في نحو "جعفر"، وهي كذلك في "جنزقر"؛ لأنها بإزاء الراء في

"جِرْتَحَلٌ" و"قِرْطَعْبٌ". لكنها في نحو "تَرْجِسٌ" زائدة؛ لعدم وجود نحو "جَعْفَرٌ" في العربية^{٥٦}. إلا أن هذا قد يُعارضه دليل آخر هو دليل الاشتقاق، فبعضهم يقدمه على دليل النظير^{٥٧}. ويضيف ابن جني قانوناً لزيادتها مبنياً على الضابط السابق نفسه، هو قوله: ((وإذا رأيت النون في كلمة خماسية ثالثة ساكنة فاقض بزيادتها، نحو "قَرَنْفَلٌ، وَسَلَنْطَحٌ، وَبَلَنْدَحٌ، وَجَرَنْبَدٌ، وَجَرَنْفَسٌ))^{٥٨}. ومثل ما تقدم من الألفاظ التي ذكرها ابن جني قولهم: جَحَنْفَلٌ، وَالنَّدَدُ، وَوَرَنْتَلٌ، وَسَجَنْجَلٌ، وَقَلَنْسَوَةٌ، مما كانت النون فيه ساكنة ثالثة غير مدغمة^{٥٩}. وذكر سيبويه أن ذلك ينطبق على السداسية، أي: التي بعد نونها ثلاثة أحرف نحو جعنظار^{٦٠}.

ويُحْكَمُ بزيادة النون إذا تطرقت بعد ألف، مسبوقاً بثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها أو أكثر، نحو "عُثْمَانٌ، وَعَطْشَانٌ، وَعَطْفَانٌ، وَأَصْبَهَانٌ، وَزَعْفَرَانٌ، وَأَسْطُوَانَةٌ، وَأَقْحُوَانٌ"^{٦١}. أما إن كان أحد الثلاثة يحتمل الأصالة والزيادة فإن حكم النون يتوقف على حكم الثالث، فإن عدَّ زائداً فالنون أصلية، وإلا فهي زائدة. وذلك نحو "حَيَّانٌ: من الحياة، أو من الحين"، و"عَفَّانٌ: من العفة، أو من العفونة"، و"حَسَّانٌ: من الحسن، أو من الحسن"، و"سَمَّانٌ: من السم، أو من السمّن".^{٦٢} وعقد السيوطي في المزهرة فصلاً للألفاظ التي زادوا في آخرها النون، ذكر منها: رَعَشَنٌ، وَضَيْفَنٌ، وَخَلْبَنٌ، وَعَلْجَنٌ، وَنِظْرَنَةٌ، وَسِمْعَنَةٌ، وَبِلْعَنٌ، وَبِلْعَنٌ، وَعَرَضَنَةٌ، وَخَلْفَنٌ، وَخَلْفَنَةٌ، وَفِرْسِنٌ، وغيرها^{٦٣}.

وسنذكر من هذا الباب — أعني باب الزيادة — عما قليل لواصل تضاف إلى المفردات، أسماء وأفعالا وحرّوفاً، من أولها ومن حشوها ومن آخرها، إما بالنون وحدها وإما بالنون ومعها غيرها. وسيتبين من خلال سردها مقدار ما يعتمد المتكلمون على النون في أداء المعاني التي تنحو اللغة إلى تأديتها باللواسق، مقارنةً بغير النون من سائر الأصوات اللغوية

الأخرى. وسيتضح أن النون يُستحب أن يؤتى بها كلما أمكن الإتيان بها، بصورة لا يدانيها في ذلك غيرها. ومن هنا يُوقف على ثراء صوت النون بالأداء اللغوي المتعدد الجوانب.

(٦)

لواصق نونية:

١ - في الفعل:

تأتي النون في أول الفعل المضارع، للدلالة على جمع المتكلمين في نحو: نذهب. وتكون بذلك إحدى أربع سوابق لا يكون الفعل المضارع إلا بالابتداء بإحداها، هي الحروف الأربعة: النون والهمزة والياء والناء، المجموعة في قولك: أنيت. وواضح أن الأحرف الأربعة تستأثر بتحتم التصاقها بجميع ما يرد من أحد أقسام الفعل، وهو المضارع، من أوله، وتسمى بـ "أحرف المضارعة".

وتأتي النون سابقة أيضاً في صيغة "انفعل" الدالة في الغالب على المطاوعة، كقولك: "انقلب". إذ هي الحرف الأول، وأما همزة الوصل فمجتنبة لإمكان النطق بالساكن. نبةً على ذلك ابن جني^{٦٤}، أما العكبري فقد عدها هنا زائدة ثانية^{٦٥}، وهو تجوز في العبارة. وتبقى النون كما هو معلوم ملازمة للفظ في جميع تصرفاته، فنقول: انقلب، ينقلب، فهو منقلب، ومنقلب إليه.. إلخ.

ويؤكد الأقدمون أن صيغة "انفعل" هذه هي أصل صيغ المطاوعة، حتى تكاد تكون دلالتها مقصورة عليها. ويعينون شرطاً للفعل الذي تلحقه هذه النون من أوله للدلالة على هذا المعنى الخاص، هو قبول الفعل للأثر^{٦٦}. ويعيننا هنا في المقام الأول التنبيه على الدلالة المهمة التي تضيفها النون على الفعل عند التصاقها به على هذا النحو. وتكمن أهمية هذا الإلصاق في

إنتاج نوع من الأفعال يقابل نوعاً منها مهماً جداً هو المبني للمجهول. ففي حين يبني من "كسر" مثلاً للمجهول يقال: "كُسِرَ"، فتكون الدلالة هي حصول الكسر للشيء المتكلم عنه من كاسرٍ مجهول، لكن "انكسر" تجعل الشيء هو فاعل الكسر وملحقه بنفسه، والمتأثر به. ومثل ذلك: فُتِحَ وانفتح، سلِّحْ وانسلخ.. الخ.

وتلحق النونُ الفعلَ من آخره (أي: لاحقة) ضميراً للإناث، وهي المسماة بـ "نون النسوة". فتستأثر من جهةٍ بالدخول على آخر جميع الأفعال التي يكون فاعلها جمع مؤنث، ومن جهةٍ أخرى تؤثر في أحوال الفعل الإعرابية والبنائية، فتغيره عن حاله التي يكون عليها بلا نون. إذ من المعلوم أن الفعل المضارع يتحول بوجود هذه النون من حال الإعراب إلى حال البناء، عند جمهور النحاة. وينتقل الماضي من البناء على الفتح إلى البناء على السكون. أما النون فتحافظ على حركتها الدالة على معناها، وهي الفتحة. والنون بهذا تعيد الفعل إلى حاله الأولى من استحقاق البناء في الأصل، كما يرى بعض النحاة^{٦٧}. قال بعضهم: إن نون النسوة لما ((كان دخولها على الماضي موجباً لتسكين آخره، وسقط عنه ما رُجِحَ به من الحركة، صار دخولها على المضارع أيضاً موجباً لإسقاط ما رُجِحَ به وهو الإعراب فرجع إلى أصله وهو البناء))^{٦٨}. ومثل نون النسوة في إعادة الفعل المضارع المعرب إلى أصله من البناء نون التوكيد التي سيرد الحديث عنها بعد قليل. كما أنهما جميعاً مما يقتضي تغيير الفعل تبعاً لحركة كل منهما؛ إذ يغير آخر الفعل إلى السكون مع نون النسوة المتحركة، وإلى الحركة مع نون التوكيد الساكنة. ومن اللافت للنظر أن الكلمة مع تحولها من الإعراب إلى البناء يرافق ذلك وجود النون، فتعد هذه

الحال من أحوال وجود صوت النون وعدم زواله مع المبني، كما سيُنبأه عليه فيما بعد.

ومثل نون النسوة في اللحاق بآخر الأفعال نونا التوكيد الخفيفة والثقيلة. إلا أنهما تلحقان المضارع والأمر دون الماضي. على أنه قد روي عنهم شواهد لدخول نون التوكيد على الفعل الماضي، كقول الشاعر^{٦٩}:

دامنٌ سعدكٍ إن رحمتٍ مُتِيماً لولاكٍ لم يكٍ للصبايةِ جانحا

وعلى اسم الفاعل في نحو قول الآخر^{٧٠}:

أقائلنٌ أحضري الشهودا

ولنوني التوكيد — الخفيفة والثقيلة — من التأثير على آخر الأفعال التي تلحقانه ما يوافق في بعض جوانبه تأثير نون النسوة، كتحويل المضارع من حال الإعراب إلى حال البناء، وكتغيير حركات آخر الفعل الذي تتصلان به. وتنفردان عنها بأحكام فصلها النحاة بإسهابٍ في مباحثٍ مستقلة خاصة بأحكام نوني التوكيد، ليس هذا مجال تفصيلها. غير أنه تجدر الإشارة هنا إلى أمرين، أحدهما: استئثار النون دون غيرها بالدلالة على التوكيد بدرجاته في الفعل. والأمر الآخر: ما يحصل بالنونين من تحولات كثيرة للفعل ولعلامات إعرابه وللضامير المتصلة به، لكنها جميعاً تغييرات تتحو نحو المحافظة على صوت النون ودلالاتها التوكيدية في الفعل، فلا يطالها التغيير الصرفي؛ لئلا يختل المعنى الذي من أجله أتى بها.

إن نون التوكيد الثقيلة ليست نوناً واحدة، بل هي في الحقيقة نونان، أولاهما ساكنة والثانية متحركة بالفتح. وفي ذلك دلالة واضحة على استحباب الاستكثار من النونات؛ لإثبات دلالات التوكيد في الفعل. ومن الملاحظ هنا أن المتكلمين ينحون نحو تغيير الفعل الذي تتصل به النون

وتغيير ضمائره التي تتصل به؛ من أجل المحافظة على سكون أولى النونين، ولذلك من الدلالة على الاعتماد القوي عليها في تأدية المعنى، والتضحية ببعض بنية اللفظ وأجزاء الضمائر في سبيل إظهار المعنى بها، ما لا يخفى.

ومن التغييرات التي تحصل للفعل الذي تتصل به نون التوكيد: فتح آخره، ورد اللام إن كان معتل اللام إلى أصلها، إن كان مسندًا إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير الواحد المذكّر، نحو "لَيَنْصُرَنَّ، لَيَغْزُونَ، لَيَسْعَيْنَ". فإن كان مسندًا إلى ضمير الاثنين حذفت نون الرفع وكُسرت نون التوكيد الثانية، نحو "لَتَنْصُرَانِ، لَتَغْزَوَانِ، لَتَسْعَيَانِ". وإن أسند إلى واو الجمع فإن كان صحيحًا حذفت نون الرفع وواو الجمع، نحو "لَتَنْصُرُنَّ"، وإن كان ناقصًا مضموم العين أو مكسورها حذفت لام الفعل أيضًا زيادة على ما تقدم، نحو "لَتَغْزُنَّ، لَتَقْضُنَّ"، وإن كان مفتوح اللام حذفت اللام وبقي ما قبلها مفتوحًا وحُرِّكت واو الجمع بالضمّة، نحو "لَتَسْعُونَّ". وإن أسند الفعل إلى نون النسوة زيد ألفٌ بينها وبين نون التوكيد مع كسر النون الثانية من نوني التوكيد، نحو "لَتَنْصُرُنَّانِ، لَتَغْزُونَانِ، لَتَسْعَيْنَانِ". أما إن أسند إلى ياء المخاطبة فإنه يحذف منه نون الرفع وياء المخاطبة ولام الفعل إن كان ناقصًا غير مفتوح العين، نحو "لَتَنْصُرِنَّ، لَتَغْزِنَنَّ، لَتَرْمِنَنَّ"، وتبقى ياء المخاطبة محرّكة بالكسر مع فتح ما قبلها في الناقص مفتوح العين، نحو "لَتَسْعَيْنَنَّ"^{٧١}.

وهناك نونٌ من اللواحق النونية المهمة جدًا تلحق آخر أحد أنواع الأفعال الثلاثة، هو الفعل المضارع، تسمى نون الرفع. وهي النون المميزة لطائفة لا يُستهان بها من الأفعال المضارعة تسمى "الأفعال الخمسة"، وهي

كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة، غائبًا أو مخاطبًا، أو ألف الاثنين، غائبًا أو مخاطبًا، أو ياء المخاطبة (يكتبون، تكتبون، يكتبان، تكتبان، تكتبين)^{٧٢}. فلم يبق على هذا من الأفعال المضارعة لم تلحقه النون إلا ما أسند إلى ضمير الواحد غير المؤكد؛ لأن ما أسند إلى جمع الإناث غائبًا ومخاطبًا تتصل به نون أخرى هي نون النسوة المتقدم ذكرها، وتتصل بالمؤكد نون التوكيد على ما مضى تفصيله.

يدلُّ ثبوتُ النون في هذا النوع من الأفعال علامةً مميزة للرفع — وهو أشرف أحوال اللفظ كما يقول النحاة — وخلوُّه منها في حال النصب والجزم، على قوة الاعتماد على النون وحدَّها سلبيًا وإيجابًا، حضورًا وغيابًا، وجودًا وعدمًا، في تأدية المعنى التركيبي لهذا الفعل، بخلاف الفعل الذي يخصص لتأدية المعنى فيه ثلاثُ علامات "الضمة للرفع والفتحة للنصب والسكون للجزم". وواضحٌ أنَّ هذا في النون أبلغٌ في إظهارها علامةً مُعيَّنةً منه في تخصيص حركة إعراب لكل حال إعرابية على حدة. إذ يكون عدم النون هنا علامةً مثلما يكون وجودها علامة؛ ((فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء. ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما على الآخر، لكنك تصبغ أحدهما مثلًا وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر. فتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء))^{٧٣}.

ونون الوقاية تلتصق بالفعل لاحقةً باعتبار الفعل وحده، وحشواً باعتبار الفعل وضمير المتكلم معاً؛ لتقي الفعل من أن يكسر مع الياء، ولئلا يختلَّ إعرابه باختفاء علامته. وتدخل نون الوقاية أيضاً على الحرف، كما سيرد. وهنا يجدر بالمرء أن يتساءل: لم اختيرت النون دون غيرها لإنجاز عمل الوقاية هذا؟ وأظن أن السرَّ في هذا أن النون تنفرد بالجمع بين خصائص

الصامت وبعض صفات الصائت، ويؤمّنُ فيها فوق ذلك ما خيف في حروف اللين، وهو أيضاً سر اختيارها لتُختَمَ بها الأسماء، كما سيرد عن العكبري عما قليل. ويؤنسُ بقرب هذا الجواب أن النون بها وحدها يُجَبَرُ من الصيغ ما يحتاج إلى حرفٍ يجبر نقصه من غير بنيته الأساسية، كما سنذكره فيما يأتي من صفحات الدراسة.

لقد عُدَّتْ هذه النون الواقية أيضاً علامةً فارقةً، ودليلاً على هوية اللفظ الذي اتصلت به. إذ بها فصلُ النحاة بين الاسم والفعل إذا اشتبه أحدهما بالآخر. ففي جدل النحاة المشهور في صيغة التعجب "ما أفعله"، بين أن تكون فعلاً أو اسماً، استدل القائلون بالفعلية بدخول نون الوقاية عليها؛ لأنك تقول مثلاً: "ما أفقرني إلى عفو الله"^{٧٤}.

وتلحق نون الوقاية بعض الحروف أيضاً نحو (قدني) و(قطني) و(ليني) و(لعلني)، وعدداً من الحروف الأخرى التي تنتهي بالنون أصلاً، مشددةً نحو (إنَّ وأنَّ ولكنَّ)، وخفيفةً نحو (من وعن). وتلحق ظرفاً ينتهي بالنون هو (لذن). واللافت للنظر هنا أن أكثر ما دخلت عليه النون ينتهي بالنون أيضاً، بل بعضها ينتهي بنونين لا واحدة فتصير نون الوقاية ثلاثة. ويلاحظ أن حماية الفعل من أن يختل بالكسر، وهو الغرض الذي دخلت النون لأجله في الأفعال، يشبهه هنا حماية النون في أواخر هذه الألفاظ من الاختلال.

٢ - في الاسم:

تلحق النون جميع الأسماء العربية المعربة من آخرها على هيئة لاصقة تسمى بـ "التنوين". فتفرد من دون سائر الحروف بالقدرة على إثبات كون اللفظة عربية أصيلة، أو أنها ليست كذلك. ذلك أنها - كما هو معلوم - الدال الوحيد على ما يسميه النحاة بـ "التمكن" في الأسماء العربية، بل

وجودها يكون لازماً لا محالة في المسمى عندهم "المتمكن الأمكن"، وهو المعرب المصروف، أي: المنتهي بنون ساكنة بعد علامة الإعراب مهما تكن. قال سيبويه: ((التتوين علامة الأمكن عندهم والأخف عليهم))^{٧٥}. ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى أن ما تُزَع منه النون في غير المتمكن الأمكن لا بد من السؤال عن سبب نزاعها منه، والتعليل لعدم وجودها فيه، كما هو معلوم في مباحث علل المنع من الصرف، فالنون إذا مستحضرة في الذهن غياباً وحضوراً.

إن التتوين ليس إلا إلحاق النون الساكنة بها بعد حركة الإعراب، فهو "تفعيل" من النون، كما نصَّ على ذلك الأئمة من علماء العربية، ((تقول نونت الكلمة: ألحقت بها نوناً، وسيئتها: ألحقت بها سيناً، وكوَّفتها: ألحقت بها كافاً))^{٧٦}. فالتتوين مصدرٌ دالٌّ على حدثٍ هو إلحاق صوت النون شيئاً من الألفاظ، واسمٌ دالٌّ على الصورة الصوتية التي يرمز لها كتابياً بضميتين أو فتحيتين أو كسرتين فرقاً في التسمية لما يرمز له بصورة حرف النون. ويلاحظ هنا أن النون وحدها اختصت بأن اشتق منها تسمية اصطلاحية للدلالة على إلحاقها بالألفاظ، واختصت أيضاً برسمين مختلفين للحالين. ولا يختلف "التتوين" في سماته الصوتية عن "النون الساكنة" بحالٍ من الأحوال، وإن كان لكل منهما اسمه الخاص به. يقول الدكتور عوض المرسي جهاوي: ((قمت بتجربة صوتية لمعرفة حقيقة التتوين، وهل هناك فرق بينه وبين النون الساكنة، فسجلت جملتين: الأولى يوجد فيها التتوين، والثانية بها نون ساكنة، وهما: ملكٌ ترى، ولم تكن ترى. فوجدت أن الحزمتين التي ترمز الأولى منهما إلى التتوين والثانية إلى النون الساكنة متساويتان، كما أن المسافة بين مركزي الحزمتين وبين ابتداء الصوت متساوية كذلك. فيكون ذلك دليلاً على تساوي الصوتين من الناحية النطقية. أما مسألة

اختلافهما في التسمية فيرجع ذلك إلى الدور الذي يقوم به كلٌّ منهما في اللغة^{٧٧}. وهذا الذي يقوله الباحث بدهي واضح، غير أن بعض الاضطراب قد حصل في بعض أنواع التحليل اللغوي، كما حصل التداخل في التصور الوظيفي للصوت عند المتكلمين أنفسهم، وسيأتي.

تنتهي الأسماء العربية المتمكنة إذا بنون ساكنة يقال لها "التتوين"، ولا بد — كما تقدم — من أن يُسأل عن سبب عدم مجيئها فيما لا تتوين فيه. ويعلّل لذلك النحاة بعلل تسمى علل المنع من الصرف التسع، في مباحث طويلة تعج بمختلف الآراء وأصناف التحليل، يهمنها هنا في المقام الأول الوقوف على استشعار النحاة أهمية السؤال عن غياب النون عن آخر الأسماء جميعاً؛ لأن وضعها الطبيعي غير المستنكر في اللغة أن تكون حاضرة دوماً. كما يهمنها هنا أيضاً التذكير بأن من بين العلل التي تُخْرِجُ الاسم عن طبيعته المألوفة فيخلو من التتوين، كونهً وافذاً إلى العربية غير أصيل فيها، وذلك الأعجمي، أو أن يكون ثقبلاً مبتعداً عن مجانسة الأسماء العربية في وضعها المعتاد، وذلك المشابهة الفعل من بعض الوجوه.

ولا بد أن نذكّر هنا أيضاً بالدلالة القوية الواضحة لحرص أهل اللغة ما أمكن على الإتيان بالنون في آخر الكلمة ساكنة غير محرّكة بحركة ما، وهي أن سكون النون غير متلوّء بشيء يُظهِرُ وجودها في ختام كل لفظة ويُعلِنُ عنه بجلاء، لا يُتوهم معه أنها داخلية في أجزائها الداخلية؛ إذ قد توهم الحركة بمثل ذلك. هذا مع أن اللغة العربية لغةً معربة تهتم بإظهار الحركة الدالة على المعنى في آخر الكلمة، لكنها لفرط ميلها إلى إظهار النون تختتم الكلمة بها بعد حركة الإعراب، كما سلف. ولهذا قرر بعض الباحثين المعاصرين أن النون صوت يستحسن السكوت عليه في العربية^{٧٨}.

هي أخت النون لقربها منها صفة ومخرجًا — والتاء، لكنَّ الأبنية التي زِيدت فيها الميم والتاء للإلحاق قليلة، لا تقارن بما زيد فيه غيرهما.

٣ — في الحروف والأدوات والضمائر:

يجد المتأمل في بنية الحروف العاملة وغير العاملة في العربية، وفي الأدوات التي هي بمثابة الحرف حتى إن عُدَّت عند النحاة من قبيل الأسماء أو الأفعال، أنها في الغالب قصيرة، تتكون من حرفين أو ثلاثة، وأنها في الغالب تنحو نحو الانتهاء بحرف لين (إلى، على، لا، ما، يا، إذا، حتى، مهما، متى، إلا، أو، لو، في، أي، كي). غير أن بعضًا من الأدوات لا يُختم بحرف اللين، بل بغيره. وبالتأمل فيما ينتهي بغير اللين سنجد أن النون هي البديل الأول لحرف اللين، بل قد تتقدم في تفضيل الإتيان بها واستحسانها في مُختتم الأداة على اللين. ذلك أن الأدوات التي تنتهي بالنون من الكثرة أولاً بحيث تسترعي الانتباه (أَنْ، إِنْ، أَنْ، مَنْ، لَنْ، عَن، إِذَنْ، كَأَيْنَ، أَيْنَ)، وقد اشتمل بعض الظروف التي هي في حكم الأدوات على النون وسطاً (منذ، عند)، وآخرًا (لدى، الآن). وثانيًا: أن التدقيق في المواضع التي أتى بالنون فيها من هذه الأدوات يتبين منه أن المتكلم حرص على الإتيان بجميع التنوعات المختلفة الممكنة لصوت النون مع صوت آخر؛ من أجل الدلالة على المعاني الحيوية المهمة في اللغة، والتي تزيد في الأهمية عن المعاني الأخرى التي تؤديها الأدوات الأخرى غير النونية. وسيتبين كثير من هذه الصور في السطور التالية.

سنبدأ بالكلام على النون بعد الهمزة في طائفة من الأدوات؛ لنرى — مقارنةً مع تنوعات الهمزة وحرف اللين — مقدار تقدم النون على اللين في هذا الموضع، من حيث الكثرة في عدد الأدوات المتوصل إليها بالنون مع الهمزة، ومن حيث الثراء الدلالي لاجتماع الصوتين معًا. ومعلوم عند

ويذكرُ القدماءُ علَّةَ استحسان زيادة النون — دون غيرها من الحروف — في آخر كل منصرف بأن النون أفضل وأقوى في تأدية الغرض من حروف المد واللين، مع أن بين النون وحروف المد شبهًا كبيرًا كما سبق؛ لأن حروف المد قد يلحقها ((التغيير بحسب ما قبلها من الحركات، والنون أشبه بحروف المد؛ لما فيها من الغنة، ويؤمنُ فيها ما خيف من حروف المد))^{٧٩}. والنون المسماة تنوينًا، كما تثبت هوية اللفظ العربي بلحاقتها آخره، معودةٌ من جهةٍ أخرى في مجموعة الحروف التي تؤكد انتماء لفظ ما للعربية بوجودها في بنيته الأصلية، وتنفي أصالة آخر بعدم اشتماله عليها. إذ إنها من أحرف الذلاقة الستة التي إن عدت الكلمة الرباعية والخماسية أحدها أخرجت من دائرة العربي الأصل، وعُدَّت في الدخيل، وهي النون والميم والراء والباء واللام والفاء. يقول ابن جني: ((فمتى وجدت كلمة رباعية أو خماسية معرأةً من بعض هذه الأحرف الستة فاقض بأنه دخيل في كلام العرب وليس منه. ولذلك سميت الحروف غير هذه الستة "مصممة"، أي: صُمِّتَ عنها أن تُبنى منها كلمة رباعية أو خماسية معرأة من حروف الذلاقة))^{٨٠}.

لحظ الدكتور إميل يعقوب أن بين تسمية تنوين "التمكين أو الأمكنية أو التمكن.. إلخ" باسم "تنوين الصرف" وبين المعاني اللغوية التي تشتم من جذر "صرف" علاقة قوية. إذ من الواضح ظهور دلالة لفظ الأمكنية على معنى الخلوص من شبه ما ليس باسم عربي، وكذلك ما تدل عليه مشتقات الصرف؛ لأن الصَّرف معناه الخالص من كل شيء، ومن معاني التصريف: التبيين، فقوله عز وجلَّ ﴿صرفنا الآيات﴾ معناه: بيناها^{٨١}. ولذا كانت النون علامة فارقة للمصروف المعرب، وللصَّرف الخالص من شائبة

عدم التمكن، وشائبة الأعجمية، وللمصرف المبيّن الواضح؛ فلا ينصرف
الذهن عند رؤيتها في نهاية الاسم عن الاعتقاد بأصالته وتمكنه.

وإذا كان الاسم يُنَوَّن، أي: ينتهي بنون، في حال الإفراد أو في حال
الجمع المكسر أو في حال جمع المؤنث السالم، وهي أكثر الأحوال ورودًا
للأسماء، فإن النون لا تفارقه أيضًا في الأحوال الأخرى، إذ تكون في آخر
المثنى وجمع المذكر السالم على صورة "لاحقة"، سواء كان منكرًا أم
معرفًا، وسواء كان في أصله قبل لحاقها مصروفًا أم غير مصروف.

تلي نون المثنى في حال التثنية حرف الإعراب الساكن متحركةً
بالكسر. أما الحركة فلأن ما قبلها ساكن، وأما الكسرة فللفرق بينها وبين
نون جمع المذكر^{٨٢}. وواضح أشد الوضوح أن النون هنا — ومثلها نون
الجمع الآتي ذكرها بعد قليل — بوجودها تتغير الأحكام الإعرابية للاسم،
فبعد أن كان في صورته التي تلي فيها النون حركة الإعراب، أي: في حال
الإفراد مع التنوين، تسمح النون بأن تسبقها الحركات الثلاث ثم تأتي هي
ساكنةً بعدها، ينتفي هنا إمكان ورود الحركة، ويحل محله حرف إعراب،
ثم النون متحركةً بالحركة الدالة على نوعها ومن ثم على معناها. ومع أن
النون هنا تقابل التنوين في المنون كما يقرر ذلك النحاة^{٨٣}، يرتفع في حال
التثنية بعض أحكام الاسم التي كانت سائرة قبل ذلك على المفرد، مثل
وجوب غياب النون مع غير المنصرف، ومع المعرف بأل.

ومع أن التثنية محصورة في نوع معين من الأسماء، هو ما يقبل عقلاً
أن يُثنى، فيخرج من ذلك ما ليس كذلك، كالاسم العلم والأسماء المبهمة نحو
الإشارة والموصول والضمائر، ونحو ذلك، نجد أن لواصق المثنى هذه مما
لا يستغنى عنه عند الدلالة على اثنين منها، وإن لم يعدها النحاة من المثنى
حقيقةً بل من الملحوق به؛ لاعتبارات تتعلق بأصول الصناعة النحوية، وذلك

نحو: الزيدان، والزيدين، وهذان، وهذين، وهاتان، وهاتين، والذان،
والذين، واللذان، واللتين.. إلخ، مثلما لم يُستغن عن النون الشبيهة بنون
النسوة في ضمير الإناث "هنَّ" وإن لم تكن هي نون النسوة نفسها كما
سيبين بعد.

ونون الجمع التي تلحق مع حرف الإعراب آخر المجموع جمع منكر
سالمًا توافق نون التثنية في أشياء وتفارقها في أشياء آخر. توافقها في أنهما
معًا وحدتان صرفيتان دالتان على معنيين، أحدهما التثنية والآخر الجمعية.
وفي أنهما متحركتان، وخصَّص لكل منهما حركة بعينها للتفريق. ويتلوان
بصورة متشابهة حرف الإعراب الذي هو أيضًا وحدة صرفية للإعراب.
وتختلف نون التثنية عن نون الجمع في أن الأولى أعم، فتدخل على كل
مثى، في حين تدخل الأخيرة على نوع معين من الجموع. غير أن المتأمل
يلحظ اتفاق كلا النوعين من الألفاظ في المحافظة على الانتهاء بصوت
النون، ساكنة أو متحركة؛ لأن الجموع الأخرى غير هذا الجمع تنتهي هي
أيضًا بنون أخرى هي المسماة اصطلاحًا بالتثوين كما مرَّ.

وتنتهي طائفة من الأسماء، صفاتٍ وغير صفات، بنون تسبقها ألف،
إما للدلالة على معنى معين، وإما زائدة لتمييز نوع خاص من الأسماء بهذه
الزيادة. أما التي تقترن الزيادة فيها بمعنى وظيفي فمنها: المصدر على
وزن "فَعْلان" كالغَلَيان، والجَوْلان، والهَيَّجان.. إلخ، الدالة على التقلب.
وزيدت الألف والنون أيضًا في بعض المصادر سماعًا، نحو العَصيان،
والكُفْران، والشُّكران، والغُفْران، والعُدوان. ومنها: الصفات المشهورة التي
على وزن "فَعْلان"، نحو: حيران، ولهان، عطشان، سكران، ندمان.. إلخ.
والصفات الدالة على نسبة الموصوف بها إلى الكثرة في مقدار الصفة نحو:
لُقمان، نومان. ومنها: الجموع التي زيد على أصول مفرداتها ألف ونون،

كَفَعْلَان نحو: نار ونيران، تاج وتيجان، غراب وغباب، غلام وغلّمان، حوت وحيّتان، خروف وخرّفان، وكذلك فَعْلَان نحو: قضيب وقُضبان، ذَكَرَ وذَكَران، غَدِير وِغُدْران، رَاكِب ورُكبان..إلخ. وأما الأسماء التي ميّزت بهذا النوع من الزيادة فقد سمع عن العرب طائفة من الأوزان مختمة بلاحقة الألف والنون هذه. منها أعلام، نحو: عُثْمان، جُبْران، سَلْمان، زَيْدان، عَدنان، فِتْتان. ومنها غير علم، كَ "فَعْلان": ظَيّان، و"فَعْلان": عَلِيان، إنسان، و"فَعْلين": غَسَلين، و"فَعْلان": حَلْبان، نُومان، غُمْدان، و"فَعْلان": عُمْدان، و"فَعْلان": سَيْسبان، نَيْحان، و"فَعْلان": حَيْسْمان، خَيْرُران، و"مَفْعَلان": مَكْرَمان، مَلْأمان..إلخ^{٨٤}.

وقد تلحق النونُ أو آخرَ بعض الكلمات، يسبقها حرفٌ مدٌّ آخر غير الألف، أو وحدها من غير سبق بمدٍ مطلقاً. فالزيتون مثلاً فَعْلون من الزيت^{٨٥}، وإن عدّه بعضهم على زنة "فيعول"؛ لعدم وجود "فعلون"^{٨٦}. والضيفن عند سيبويه فَعْلن، وهو الذي يجيء مع الضيف للأكل^{٨٧}.

والملاحظ أنّ المنتهي من الألفاظ السابقة بالنون والمد أو بالنون وحدها يُسْتَمُّ منه في الغالب الأعم الدلالة على الزيادة والكثرة، مقارنةً مع الأصل الذي زيدت فيه. وهو ما يشعر بأن النون — بالإضافة إلى استحسان المتكلم الإكثار منها في ختام الكلمات — هي سبيل المتكلم إلى الدلالة في طائفة كبيرة من الألفاظ عنى الكثرة، أو على الزيادة عما يفيدُه الأصل مجرداً منها، وستأتي الإشارة إلى ذلك في دلالات النون.

كما يلاحظ أيضاً أنّ المد الذي يسبقها هنا ما هو إلا أداة تعتمد النون عليها في الظهور؛ لأن المد في حقيقته ليس أكثر من حركة هوائية لا بد منها ضرورةً بعد كل صامت، فإما أن تقصر فتصير حركة قصيرة، وإما أن تطول فتصير حرف مد، وقد تسمى حركة طويلة. ولذلك نستطيع أن

نظمتن إلى الاعتقاد بأن المتكلم اعتمد في الإتيان بالمعنى على النون بصورة رئيسة، وأطال الحركة السابقة عليها — فيما طالت فيه الحركة — لمزيد من بيان أثر النون الصوتي.

أما المواضع التي جاءت فيها النون في الاسم سابقةً أو حشواً فقد سبقت الإشارة فيما مضى إلى مواضع زيادتها في الاسم. غير أن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن النحاة ذكروا، غير مواضع الزيادة أولاً وحشواً وآخرًا، مواضع تكون فيها حروف الزيادة في اللفظ ملحقةً إياه بما ليس فيه زيادة من الألفاظ النظيرة الأخرى، وهو باب "الإلحاق" المشهور. ومعنى ذلك أن حروف الزيادة تكون في باب الإلحاق بمثابة اللواحق التي تلحق لفظاً بلفظ؛ لغير معنى من معاني الزيادة المعروفة، ولا ينطبق في الوقت نفسه على اللفظ المزيد في هذا الباب ما ينطبق على الألفاظ المزيدة في غيره من قوانين التصريف التي بها يُعرف الزائد والأصلي. ومن بين الحروف التي تلحق بناءً ببناء حرف النون، وذلك في عدد كبير من الأبنية العربية ذكرها الصرفيون، منها ما هو من أبنية الأسماء ومنها ما هو من أبنية الأفعال.

فمن الأفعال الثلاثية التي صارت بالنون من الملحق بالرباعي المجرد: "فَعْنَل" نحو: قَلْنَسَ. ومن الملحق بمزيد الرباعي: "أَفْعَنْلَل" نحو: أَفْعَنْسَسَ، و"أَفْعَنْلَى" نحو: اسلنقى. ومن أبنية الأسماء الثلاثية الملحقة بالرباعي المجرد كجَعْفَر: "فَنَعَل" نحو: عنسل (الناقة السريعة)، عنبس (الأسد)، حنظل (شجر معروف)، و"فَعْلَن" نحو: رعشن (المرتعش)، عَجَن (الناقة المكتتزة)، ضيفن (الذي يأتي مع الضيف). ومن الملحق بمطَّر: "فَعْلَن" نحو: بَلْغَن (البلاغة)، خَلْفَنَة (كثير الخلاف)، عَرْضَنَة (مشية فيها اعتراض). ومن الملحق بِجُحْدَب: "فَنَعَل" نحو: جُنْدَب (الجراد)، قُنْبَر

(طائر)، عُنْصَل (البصل البري). ومن الملحق بالخماسي المجرى الملحق بسَفْرَجَل: "فَعَنَل" نحو غَضَنَفَر (الأسد)، عَرَنَدَس (الأسد أيضاً)، جَحَنَقَل (غليظ الشفة)، وَرَنَقَل (الشر)، عَفَنَجَج (الضخم)، ضَفَنَدَد (الضخم الأحمق)، عَرَنَدَد (الصلب)، و"فَعَنَلِي" نحو: سَرَنَدِي (السريع في أمره)، قَرَنَبِي (دويبة)، و"فَعَنَعَل" نحو: سَجَنَجَل (المرأة)، عَصَنَصَر (الجبل)، عَقَنَقَل (الكثيب)، و"يَفَنَعَل" نحو: يَلَنَدَد (شديد الخصومة)، يَلَنَجَج (عود البخور)، و"أَفَنَعَل" نحو: أَلَنَدَد، أَلَنَجَج، و"فَعَنَلِي" نحو: عَقَرَنِي (الأسد)، عَدَنَدِي (الغليظ). ومن الملحق بِجِرَدَحَل: "فَنَعَلُو" نحو: سِنْدَاو (القصير)، قِنْدَاو (السيئ الخلق)، حِنطَاو (العظيم البطن)، كِنْدَاو (الجمل الغليظ)، و"إِنْفَعَل" نحو: إِنْفَخِر (المفتخر)، إِنْفَحَل (الشيخ اليبس). ومن الملحق بِقُدْعَمِل: "فَعَلْنِيَّة" نحو: بُلْهَنِيَّة (رغد العيش). ومن الملحق بِقِنْدِيل: "فَعَلِين" نحو: غُئَلِين (وهو المذكور في القرآن بمعنى ما يسيل من جلود أهل النار، ويعني في اللغة أيضاً ما يُغسل من الثوب). ومن الملحق بِسِرْدَاخ: "فِعْنَال" نحو: فِرْنَاَس (الأسد)، و"فِنَعَال" نحو: فِنَعَاَس (البعير العظيم)، و"فَعْلَان" نحو: سِرْحَاَن (الذئب)، شِرْيَاَن، ضِبْعَاَن. ومن الملحق بِقُرْطَاَس: "فَعْلَان" نحو: سُلْطَاَن، قُرْبَاَن، تُعْبَاَن. ومن الملحق بِسَلْسَبِيل: "فَنَعَلِيل" نحو: عَنْرِيَش، خَنَشَلِيل (والكلمتان بمعنى: الناقة الصلبة)، خَنَفَقِيَق (السريعة من انبوق)، مَنَجَنَسِيَق (من آلات الحرب)، مَنَجَنِين (وفيها لغة ثانية هي: منجنون)^{٨٨}.

وبالتأمل في الحروف التي زيدت لما سماه النحاة بالإلحاق يُلحَظ أنها لم تخرج عن أحرف المد واللين التي لا يُستغنى عن زيادتها في كل موضع، كما مرّ، وتكرار الحرف الأصلي، وهو أحد طرق الاشتقاق في العربية، ونون في الأبينية التي سبق ذكرها. أما غير ذلك فلم يُزَد إلا الميم — التي

دارسي العربية أن حرف الهمزة من أقرب الحروف إلى حروف المد واللين، ويشترك في أحكام الإعلال والإبدال معها في أحوال متعددة. وقد استثمرت اللغة حرف الهمزة مع كل حرف من حروف المد واللين في إنتاج أداة لكل اجتماع للهمزة مع أحدها؛ فالهمزة مع الفتحة القصيرة (أ) حرف استفهام، وحرف نداء، ومع الألف (آ) حرف نداء، ومع الواو (أو) حرف عطف، ومع الياء (أي) حرف تفسير، ونداء، وبالتشديد موصولة واستفهامية، ومع كسر الهمزة حرف جواب بمعنى نعم. لكن اجتماع الهمزة مع النون أنتج عددًا من الأدوات، يمكن القول: إنه أكبر عدد ممكن إنتاجه باجتماع الحرفين. فمع فتح الهمزة وسكون النون (أن) وهي أنواع: أن المصدرية الناصبة للفعل المضارع، وهي أم الباب في نواصب المضارع، وتكون هي والفعل المنصوب بها بمثابة المصدر، وأن حرف التفسير، وأن المخففة من الثقيلة، وأن الزائدة. وقد ذكر بعض النحاة من معاني "أن" غير ما مرّ: الجازمة، والشرطية، والنافية، والتي بمعنى "إذ"، وبمعنى "ثلاً"^{٨٩}. ومع كسر الهمزة وسكون النون (إن) الشرطية الجازمة لفعلين، وهي أم الباب، والنافية، والمخففة من الثقيلة، والزائدة. وذكر بعضهم من معانيها: كونها بمعنى قد، وبمعنى إذ^{٩٠}. ومع كسر الهمزة وتشديد النون (إنّ) الناسخة لحكم الابتداء، وهي أم الباب، وإليها نسب الباب كله، فقيل: باب "إنّ" وأخواتها. ومن أهم معانيها توكيد مضمون الجملة، ولذلك اهتم بدراستها البلاغيون أيضًا. وتأتي حرف جواب بمعنى نعم على رأي بعضهم، وعليه خرّج قوله تعالى ﴿إِن هَذَا لَسَاحِرَان﴾^{٩١} في قراءة التشديد. وبفتح الهمزة وتشديد النون (أنّ) حرف التوكيد والنصب المشابه لمكسور الهمزة، غير أن المفتوحة الهمزة تخالف مكسورتها في أحكام مشهورة، لعل خلاصة الأمر في الفرق بينهما أن المفتوحة تووّل مع ما بعدها بمفرد، في

حين تؤول الأخرى بجملة، ثم نتج عن ذلك اختلاف في عدد من الأحكام النحوية، مفصلة في مطولات النحاة، ولا مجال هنا للخوض فيها. وذكر بعض اللغويين أن "أن" تأتي أيضاً في لغة بعض قبائل العرب بمعنى "لعل"^{٩٢}.

ومما يسترعي الانتباه أن حرف التوكيد والنصب "إن" قد استثمر المستكلمون جميع إمكانات التحوّل فيه من صورة إلى أخرى (بفتح الهمزة وكسرها مع تثقيب النون، وبتخفيف النون مع الفتح والكسر) إما للبقاء في إطار التوكيد نفسه مع خلاف بين صورة وأخرى في أحكام الإعراب، ويمثّل ذلك صور الأحكام النحوية المتعددة للحرفين، مشددين ومخففين، وإما للخروج إلى حقول معنوية أخرى خارج حدود التوكيد والنصب. وهذا يعني الميل إلى استحواد النون في أذهان المتكلمين على الاستحباب في استثمار التنوعات الممكنة للأداة الواحدة التي تكون النون طرفاً فيها، بدلاً من تأليف أداة جديدة لكل معنى.

ويعتقد بعض مشاهير النحاة — كابن هشام الأنصاري — أن ضمائر المخاطب (أنت، أنتما، أنتم، أنتن) ليست بكاملها ضميراً، بل الضمير "أن" وحدها، والتاء حرف خطاب، ونسب هذا الرأي للجمهور. وكذلك الأمر في ضمير المتكلم (أنا)؛ إذ هي ((ضمير المتكلم في قول بعضهم: "أن فعلت" يسكون النون، والأكثرون على فتحها وصلأ، وعلى الإتيان بالألف قطعاً))^{٩٣}. ونجد كذلك أن ضمير جماعة المتكلمين المنفصل (نحن) قد أحاطت به النون من أوله وآخره. أما ضمير جماعة المتكلمين المتصل (نا)، وهو كما نرى نونٌ بعدها مدة، فيتصل بالأسماء وبالأفعال وبالحروف، ويأتي ضمير رفع وضمير نصب وضمير جر.

وتأتي النون أيضاً في الضمائر موكلاً إليها وحدها تأنيدياً ما يمكن
لضمير مستقل أن يؤديه من الوظائف اللغوية التي تتحملها الضمائر في
العادة. فضمير الغائبات (هنّ) و(ياهنّ) والمخاطبات (أنتنّ) و(ياكننّ) فيها
نونٌ تشبه إلى حدٍ كبيرٍ يلفت الأنظار نون النسوة التي تكون مع الفعل
ضميراً مستقلاً، وإن كانت هنا مشددة، وتؤدي مع الضمير أهمّ وظيفة
إشارية لها مع الفعل، وهي إفادة كون الضمير مرادفاً به جمع الإناث.
وتتقاسم مع حروف اللين والميم - والميم قريبة من النون كما هو معلوم -
وظائف الإشارة إلى عدد الذين يعود إليهم الضمير (هو، هي، هما، هم،
هنّ)، (ياها، ياها، ياهم، ياهنّ) وضمائر المخاطب (أنت، أنت، أنتما، أنتم،
أنتنّ)، (ياك، ياك، ياكما، ياكم، ياكننّ)، وكذلك الضمائر المتصلة، سواء
أكانت متصلة بالأفعال أم بالأسماء أم بالحروف. واقتسمت التاء والكاف
والهاء الدلالة على معنى الخطاب والغيبة. وأظن أن سر اختيار كل حرف
من هذه الحروف في أواخر الضمائر في العربية هو استقرار دلالاته في
أذهان المتكلمين على نوع معين من الدلالة صار مألوفاً فيه من خلال
توارده في أنواع الكلام المختلفة قريباً في التصور الذهني لما يدل عليه
بوجوده في الضمير^٤. ويلحظ المتأمل في النون اللاحقة للضمائر الدالة
على الإناث (أنتنّ، وهنّ، وياكننّ، وياهنّ) مقارنة بما يناظرها من ضمائر
جمع الذكور المنتهية بميم أن نونها مشددة، وفي ذلك دلالة من جهة على
استحباب الإكثار من النونات، ومن جهة أخرى على الحرص على إظهار
النون بتشديدها وعلى حمايتها من التعرض للانمحاء أو الاندغام في غيرها
في حال التسكين.

ومما تقدم يتبين أن النون لا تكاد تخلو منها بصورة ظاهرة الغالبية
العظمى في أحد أقسام الكلمات العربية، وهو الاسم، الذي هو أكثر الأقسام

اللغوية الثلاثة وجودًا، كما تدخل على الأفعال في طائفة لا يستهان بها من
المواضع التركيبية، وتدخل أيضًا على ثالث الأقسام وهو الحرف. ويدل هذا
التوارد للحرف على جميع أنواع الكلم على أهمية خاصة للصوت النوني
عند متكلمي اللغة، لا تحظى بها سائر الأصوات اللغوية الأخرى.

(٧)

وظائف النون ودلالاتها:

سبق الإلماح إلى أن للنون دلالات متعددة مستقرة في أذهان
المتكلمين، توحى النون عند ورودها بواحد منها أو أكثر، اتضح بعضها من
خلال العرض المتقدم. غير أننا سنعرض هنا عددًا من الدلالات الأخرى
الواضحة التي خصص المتكلمون حرف النون خاصة دون غيره لإظهارها
والتعبير عنها بمجرد سماع الصوت النوني، أو قل: هي دلالة زائدة على
المعاني الحرفية للألفاظ لا يمكن التعبير عنها باللفظ مجردًا من هذا
الصوت المميز ذي الدلالة المميزة. وبها يتبين أن النون أداة لغوية مستقلة
تضاف إلى العبارات في مواضع متفرقة منها لدلالات معينة مشتركة
مصطلح عليها في النظام الذهني للجماعة المتكلمة بالعربية.

لقد عني القدامى في مواضع متفرقة من بحوثهم اللغوية بتبيان بعض
الجوانب التي يُستشف منها إحساس عدد منهم بدلالة خاصة للنون في
خواتم الألفاظ لا يشاركها في تأديتها غيرها. لعل في مباحث ما يسمى بـ
"أقسام التنوين" إظهارًا وبيانًا لأكثرها، هذا إلى ما انفرد به بعض حذاق
القدامى من مناقشة دلالات التنوين الرئيسية، كأبي القاسم السهيلي وغيره
كما سيأتي. ولذا سنتتبع في الفقرات القادمة أهم ما ورد عنهم في هذا
الجانب.

ذكر القدماء للتونين أنواعًا، هي - فيما أرى - لا تعد من قبيل التقسيم، بل هي حصر لجميع المواضع التي سُمِعَ فيها عن العرب التتوين، مع ذكر دلالاته ووظيفته في كل موضع. ووصلت الأنواع عند بعضهم إلى عشرة هي: تنوين الصرف (التمكين)، والتكثير، والمقابلة، وال عوض، والترنم، والغالي، والاضطرار، والحكاية، والشاذ، والزيادة، جمعها بعضهم في بيتين من الشعر، هما^{٩٥}:

أقسام تنوينهم عشر عليك بها فإن تقسيمها من خير ما حُرِّزَا
مكَّنْ وعوَّضْ وقابِلْ والمنكَّرْ زِدْ رنَمْ أو احكِ اضطرِرْ غالٍ وما هُمِّزَا

وأهم ما في هذه التقسيم العشري إشارته إلى دلالة التتوين على معان ووظائف عدة، منها: الإعراب، والتكثير، ومقابلة التتوين في بعض الألفاظ النون في غيرها، وكونه عوضًا يكتفى به عن كلمة أو عبارة، وكونه زائدًا على البنية لتحقيق أغراض صوتية وتركيبية. وسنطلق من مجموع ما أثبتته علماء العربية القدماء للنون من الوظائف والدلالات، وما أثبتته إضافة إلى ذلك المعاصرون لها؛ لنصل إلى رسم ملامح صورة متكاملة للنون، تبين عن مدى اعتماد المتكلم على هذا الصوت في أداء الأغراض اللغوية المختلفة.

النون وسيلة الأداء المقطعي:

ذهب الدكتور أحمد كشك في بيان قيمة التتوين الصوتية في أواخر الكلمات العربية إلى أن التتوين يؤدي في الكلمات الداخلية للجملة العربية سكتات سريعة خفيفة محتاج أشد الحاجة إليها؛ لانبناء الجملة العربية على نحو مقبول نطقًا. إذ نظر إلى جمل إنجليزية تشتمل على كلمات أواخرها ساكنة، نحو:

Tell your teacher.

أو:

Look at this picture.

في مقابل جملة عربية أو آخر كلماتها معربة منونة، نحو:

رأى محمدٌ عليًّا رؤيةً واضحةً في المساء

حيث يقابل سكونُ أواخر الكلمات الإنجليزية سكونَ التتوين في آخر الكلمات العربية^{٩٦}. ويؤيد قولَ كشك هذا أن العربية تعتمد بالضرورة على حركة آخر الكلمة الإعرابية، فلو لم تكن تلك السكته النونية لالتقت حركات أواخر الكلمات - وهي مما لا يستغنى عنه من أجل أداء المعنى - بحركات الكلمات الأخرى، فأصبحت الحروف كلها متحركة في الغالب، وهذا مما تتأى عنه العربية، كما هو معلوم؛ إذ لا تلتقي فيها الحركات الكثيرة إلا في مواضع قليلة معلومة. ولهذا السبب استغنت اللغات غير المعربة عن التتوين الذي يحقق الوقفات المحتاج إليها بالسكون، وللسبب نفسه استغنت العاميات المعاصرة التي اختفى فيها الإعراب عن التتوين أيضاً.

يطراً على الكلمة بعد تتوينها من المظاهر ما لم يكن فيها قبله. فمما يطراً عليها، مما يلتقي مع ما ذكره كشك، أن التتوين يحقق لمجموع ألفاظ الجمل والعبارات ما هو من شروط اللفظ العربي من جهة المقاطع التي تقبلها العربية. بل التتوين هو في كثير من الأحيان الأداة التي يتحدد بموجبها بدء المقطع أو نهايته. إذ عبارة "عَلَّمَ خَفُوقَ" مثلاً من غير تتوين كلمة "علم" سيكون فيها خمسة متحركات (عَلَّمَخَفُ)، وهو ما تأباه العربية، ويتتوينها سيفصل بين كل متحركين ساكن، فيقبل ذلك في الذوق العربي. ومن جهة أخرى كانت النون الساكنة هنا علامة لنهاية المقطع الثاني في العبارة يبدأ بعدها الثالث. وسنلاحظ فوق ذلك أن التتوين إلى جانب تعيين

صورة مقاطع الجمل هو المعين أيضاً لمواضع النبر في الكلمة. ذلك أن النبر في كلمة "خالد" غير منونة على الخاء، وعلى اللام مع التتوين. كما سنلاحظ فيما سماه القدماء بتتوين الاضطرار مثلاً في نحو قول الشاعر:

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرٌ سلام

أن تتوين ما ليس بمنون هنا ألجأ إليه أمران: أحدهما وزن البيت، والآخر النظام المقطعي في "مَطْرُ عَلٌ" و"مَطْرُسَلٌ".

ولعل ضرورة ارتباط حركة الإعراب بصوت ما من الأصوات بعدها يفسر لنا كون التتوين "ظاهرة عربية" كما كان الإعراب كذلك. ويؤكد أن "التميم" – أي: انتهاء الكلمة بميم ساكنة، ويلاحظ هنا صلة الميم بالنون – كان ظاهرة من ظواهر اللغة العربية القديمة واللغة الأكادية القديمة أيضاً، كما ينقل الجهاوي عن يعقوب بكر، وفي السامية القديمة كما ينقل ذلك برجشتراسر، والتتوين في مقابل ذلك صار ظاهرة عربية حديثة، أو هو تحول التميم في اللغات السامية القديمة بمرور الزمان إلى تتوين^{٩٧}.
النون قرينة التطريب والترنم:

ذكر علماء العربية نونا ساكنة ترد في آخر بيت الشعر بدل مدة الإطلاق، واصطلحوا على تسميتها بـ "تتوين الترنم"، وجعلوها من أقسام التتوين كما مر، وتدخّل على الحرف وعلى الفعل وعلى الاسم. ومن ذلك قول جرير:

أفدّ الترحلُ غير أن ركابنا لما تزلُّ برحالنا وكان قَدِنُ
وقول النابغة:

أقلي اللوم عادل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن

وأدخل بعض النحاة — كابن يعيش — النون اللاحقة للقوافي المقيدة كقول
رؤية بن العجاج:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

أيضاً في هذا النوع^{١٨}، وسمى آخرون هذه الأخيرة باسم يميزها هو
"التتوين الغالي". ويؤكد ابن مالك — فيما يرويه عنه ابن هشام — أن تسمية
النون الساكنة اللاحقة للقوافي تتويماً مجازاً، وإنما هي نون أخرى زائدة^{١٩}.
ولهذا أثر بعض الدارسين المحدثين التسمية بـ (نون الترتم) بدلا من تتوين
الترتم، كما مال إلى جعل كلا النوعين، أي: الترتم والغالي، للترتم، بدلا
من تسمية أحدهما بالترتم والآخر بالغالي، موافقا في ذلك ابن يعيش^{٢٠}.
وقد قال بعض النحاة — كسيبويه — إن حق التسمية أن تكون "تتوين قطع
الترتم"؛ لأنها لقطع الترتم بحرف الإطلاق^{٢١}. غير أن ابن يعيش رد قول
إمام النحاة بقوله عند ذكر هذا النوع: ((وهذا التتوين يستعمل في الشعر
والقوافي؛ للتطريب، معاقبا بما فيه من الغنة لحروف المد واللين، وقد كانوا
يستلذون الغنة في كلامهم. وقد قال بعضهم: إنما قيل للمطرب: "مغن" لأنه
يُغَنُّ صوته، وأصله: مغنن.. وهو على ضربين، أحدهما: أن يلحق متمما
للبناء، مكملا للوزن. والآخر: أن يلحق بعد استيفاء البيت جميع أجزائه نينا
عن آخره))^{٢٢}.

وقد يشهد لرأي ابن يعيش في تأكيد الاستلذاذ بغنة النون في آخر البيت
الشعري ما نشعر به في القصائد النونية العذبة، كنونية ابن زيدون الرقيقة
المشهورة مثلاً ونحوها. ويشهد لذلك أيضاً أن العرب استجازوا انوقف على

النون الساكنة خاصة، وحذفوا الحرف التالي لها، واستعذبوا ذلك
واستحسنوه في نحو قول الشاعر:

وَمِنْ هَانِي كَاسِفٍ بِالْهَاءِ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرُنْ
وَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَا (م) دَمَنْ حَذَرَ الْمَوْتَ أَنْ يَأْتِيَنَّ

وعلى قياس هذا الاستحسان خَرَجَ النحاة قول الله تعالى ﴿فَإِنْ
حَاجُوكَ فَقُلْ أَصَلَّمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعْنَ﴾^{١٠٢} مع أن ليس في القرآن
الكريم ضرورة، إلا أن الفواصل القرآنية يستحب فيها ما يستحب في
القوافي، فحذفت الياء تشبيهاً لها بالقوافي كما في الأبيات السابقة^{١٠٤}.

وفي الأداء القرآني أيضاً غنة مميزة للنون في غير الفواصل وخواتم
الآي، يُتَغَنَّى بالنون فيها، هي مد الغنة فيما عُرِفَ عند علماء التجويد بـ
"أحكام النون الساكنة والتتوين". فتمد غنة النون مقدار حركتين إذا سكنت
وتلاها حرف من حروف "الإدغام بغنة"، أو أحد حروف الإخفاء، أو حرف
الإقلاب، وتُظهِر النون مع حروف الإظهار، وتدغم بغير غنة مع حرفي
اللام والراء.

أما في الشعر فإن تأكيد النحاة القدماء جواز صرف ما لا ينصرف في
الشعر خاصة، وعدم إجازة منع صرف ما ينصرف^{١٠٥}، مع تعليلهم ذلك
بعلة جواز رد الأشياء إلى أصلها^{١٠٦} - وهو تعليل له دلالة المهمة هنا؛
لأنه ينبه على أن الأصل في الألفاظ أن تَتَوَّنَ - يتضمن ذلك أيضاً تأكيد
استحباب صوت النون في الشعر، حتى لو أدى ذلك إلى الخروج عن
القاعدة النحوية المقررة. بل لقد استحب صوت النون حتى في خواتم
الأبيات التي لا يتفق الإتيان بها مع الوزن العروضي، إذ التتوين الغالي

مثلاً نونٌ زائدة على الوزن بكامله، كما مر. وهذا ما جعل القدماء يختلفون بشأن توجيه هذا النوع من التتوين في الشعر.

واستعدادُ صوت النون في خواتم العبارة شعراً كانت العبارة أم نثراً، وحتى في أولها وفي أثنائها، أمرٌ ظاهر لم يخف على أحد من القدماء ولا من المحدثين، ولذلك تواتر في النون من الحديث عن كونها أداة الترجم والتغني والتطريب والتعبير عن المشاعر الوجدانية ما لم يُقل في غيرها. قال أحد الدارسين المعاصرين فيها: ((فللنون من رقيق الفضة الخالصة صافي رنينها، ومن أنين المفجوع ذوب صميمه، لا أمسّ بإنسانية الإنسان منها ولا ألسق. ففي النون رِقَّةً وعصير أنفاس وألفة، لا أرشق بداية تبدأ الألفاظ بها ولا أطف نهاية. ما جاورت النون حرفاً إلا وكان له من سنا أناقته طيفُ خفة ورِقَّة ورشاقة. تفعل النون بأصوات الحروف ما تفعله الأنبيات الأديبات في نفوس الناس هزاً لمشاعرهم وتهذيباً لعواطفهم، صحابة عيش ووفاء، ورفقة رِقَّة وإحاطة وحنان، فكانت النون الأنيسة بذلك وحدها. دنيا من المشاعر والشعر والموسيقا؛ لولاها ما اهتدى الإنسان إلى وترٍ ينثُ وناقوسٍ يرنُّ، ولا إلى نايٍ أو كمانٍ))^{١٧٧}.

ولعل في اختتام تفعيلات الخليل كلها بالنون الساكنة (فعلون، مفاعيلن، مفاعلتن.. إلخ)؛ للتعبير عن الساكن في آخر التفعيلة، دليلاً على انسجام صوت النون مع نغمة التقطيع المناسبة للتغني عند الوقوف على آخر المقطع. ولهذا ذهب المحدثون الذين أرادوا الاستبدال بالتفعيلات التقليدية صوتين فقط أولهما متحرك والآخر ساكن إلى اختيار النون أيضاً ثانية ساكنة، فيما عرف بـ "التتنتة"، وهي: تَن تَن^{١٧٨}.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن من ذهب إلى وجود مناسبة طبيعية من نوع ما بين الصوت وما يشير إليه أو يوحي به، في مقابل

أولئك الذين أنكروا العلاقة من أي نوع بين الأمرين، قد استدلوا لتقوية وجهة نظرهم القائلة بالمناسبة بإيحاءات النون التتغيمية الغنائية المعبرة عن المشاعر الوجدانية والتطريب. وبقطع النظر عن تأييد إحدى وجهتي النظر ونفي الأخرى، وهو موضوع يطول ولا مجال للخوض فيه هنا، يكفي أن نرى أن من لمس من خلال ارتباط الصوت بما يوحي به علاقة معينة قد رأى بوضوح وجلاء في النون سمة التطريب، والتغني، وأداء المعاني الوجدانية بنغمة عذبة مستحبة. ويسير كلام حسن عباس الذي مضى الاستشهاد به قريباً في هذا الاتجاه.

وبالتأمل في كلام بعض الباحثين المؤيدين لمذهب "الطبيعيين"، أي: القائلين بطبيعية المناسبة بين أصوات اللغة ومدلولاتها، نجده ظاهر الوضوح في تأكيد اقتران النون بمشاعر الحزن والوجد والهيام من جهة، واقترانها من جهة أخرى أيضاً بمشاعر الفرح والبهجة والاحتفال. من ذلك مثلاً ما أظهرته دراسة نعيم علوية في الألفاظ النونية (حنين، وعنين، وأنين، ورنين، وهنين، وجنّ، وغنّ..) ومشتقاتها وما ينفرع عنها من دلالات، يوحي جلّها بالأصوات المعبرة عن ألم الجسد أو النفس، لكن ذلك من بعض الوجوه ربما يعبر عن صوت يصدر عن فرح أيضاً، حيث ((يتعلق ذلك الاختلاف بحقيقة الأضداد: صوت الشخص في الحزن يشتمل على نغمة بارزة من صوته في الطرب، والعكس صحيح))^{١٠٩}.

النون أداة لجبر نقص الألفاظ:

من المعلوم أن بعض الألفاظ العربية تحتاج في بعض تصرفاتها واشتقاقاتها إلى حروف تزداد على حروفها؛ لإمكان الإتيان بالصيغة المطلوبة. ولهذا وجد في العربية كلمات عومل بعض حروفها الزائدة معاملة الأصلي؛ لغرض الوفاء بالصيغة من غير أن تلتبس بصيغة أخرى.

من ذلك على سبيل المثال: الميم في "تمسكن، وتمدرع"، من "مسكين، ومدرعة"، للحاجة إلى سبك "تفعل" منهما، فجاء في الظاهر على "تمفعّل"، وهذه مسألة مشهورة، لا يعنينا في هذا المقام الخوض في تفاصيلها. وما يعنينا هنا هو شأن النون التي جاوزت هذا الاعتبار إلى حدّ لا يمكن أن يكون لحرف آخر، وهز استحسان إقحامها - ولا سيما في العربية المعاصرة - في بعض الصيغ، حتى إن لم تكن في البنية أصلاً، أصليةً ولا زائدةً. ونتذكر بالتأكيد هنا الكلمات الشائعة في عصرنا الحالي التي يزداد فيها على أصل الكلمة في اشتقاقاتها المختلفة نونٌ، نحو "العلمنة" من العلم، و"الشعرنة"^{١١١} من الشعر، و"العقلنة" من العقل، و"العصرنة" من العصر أو من المعاصرة، والشعرنة من الشرع، و"الشخصنة" من الشخص.. إلخ^{١١٢}؛ ربما لأنه لا يمكن الإتيان بمصدر غير ملبس من هذه الكلمات، فلجئ إلى سبك مصدر آخر يشابه المصدر المأخوذ من الرباعي، ولم يوجد ما يصلح لجبر الثلاثي ويوصله إلى الرباعي من الحروف غير النون وحدها.

ويلتقي مع هذا النوع من الكلمات، من حيث إقحام النون على وجه الخصوص دون غيرها فيها، ما عبر عنه القدماء باسم التتوين الشاذ كتتوين "هؤلاء"^{١١٣}، غير أن هذا النوع شُبّه فيه ما لا ينون بما ينون، وهو أيضاً في آخر الكلمة لا داخلها. لكننا يمكن أن نرى من وجوه الشبه بين النوعين العودة إلى صوت النون لإكمال ما يود المتكلم إكمالها في اللفظ، ولجبر ما يرى الحاجة ماسة إلى جبره، سواء في داخل اللفظ أم من آخره. ويمكن استشفاف بعض ما يفسر اللجوء إلى النون في جميع ذلك دون غيرها أنها الأداة التي تعين على مط الألفاظ وتمديدتها من غير مساس بدلالاتها المأخوذة من حروفها الأصلية الأساسية. وهي أيضاً الصوت المألوف الذي

يحقّق السكتات الخفيفة والوقفات اليسيرة في داخل العبارة، كما تقدم، مع الإبقاء على دلالات الكلمات على هيئتها كما هي.

ولعلنا بهذا نستطيع أن نصل بصورة أعمق إلى فهم تأكيد أعلام النحاة القدماء أهمية النون في جبر نقص بناء الكلمة. ذهب أبو القاسم الزجاجي مثلاً في التعليل لمجيء النون في آخر نحو "جوارٍ وغواشٍ" في حالي الرفع والجر - مما يكون من صيغ منتهى الجموع ناقصاً، أي: أن حقه ألا ينون؛ لأنه لا ينصرف، نكرة ولا معرفة - إلى ((أن التتوين في هذا الجنس عَوْضٌ من نقصان البناء))^{١١٢}. ويستدل على ذلك بأن هذا النوع لا يدخله التتوين في حال النصب؛ ((لأنه حين تمّ بناؤه رجع إلى أصله فسلم))^{١١٤}. ولذا يعد "جبر النقص" عند أبي القاسم أحدَ ثلاثة معانٍ رئيسة يدخل التتوين في الكلام لأجلها، أما المعنيان الآخران فهما: الانفصال، والتكثير^{١١٥}، وسترد مناقشة هذين المعنيين بعد قليل.

وبالتأمل في الأسماء التي كان حقها أن تمنع من الصرف فلا يلحقها من آخرها التتوين، لكنها لقصرها وقلة حروفها تُصرف، نحو "هند ودعد ونوح ولوط... إلخ" من الأسماء الثلاثية ساكنة الوسط، نستطيع أن نرى بوضوح - غير مسألة علاقة النون بخفة اللفظ كما يقول سيبويه - أن النون هنا جبرت النقص الملحوظ في الكلمة؛ لأنها بخلوها من النون مع قلة حروفها وسكون وسطها تصير أقل الأبنية، فلا يجبر قلتها غير النون؛ لأنها الحرف الذي لا تتغير بزيادته دلالة أصول البناء.

النون عَلمُ الحذف والاستغناء:

ذكر القدماء قسماً من أقسام التتوين سموه بـ "تتوين العَوْض". ويُقصد بالعوّض هنا الاستعاضة بالتتوين عن جزء من العبارة، حُذِف وعُوض عنه بالنون. فقد يعوض بالتتوين عن كلمة، ومن أمثلته عندهم

التتوين اللاحق لـ "كل"، و"بعض". وقد يعوض بها عن أكثر من كلمة، أو عن جملة كاملة، ومنه التتوين في نحو "يومئذٍ، وحينئذٍ، وساعتئذٍ، وليلتئذٍ" وما شابهها. والمحذوف بعد "إذ" المعوّض عنه بالنون جملةً بكاملها إما اسمية وإما فعلية. فالتقدير في قوله تعالى ﴿يَوْمئذٍ يَصْدَعُونَ﴾^{١١٦}: يومَ إذ ذاك كذلك يَصْدَعُونَ^{١١٧}. وفي قوله تعالى ﴿وَأَنْتُمْ حِينئذٍ تَنْظُرُونَ﴾^{١١٨} التقدير: وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون. وقد يعوّض بها عن جمل عدة، نحو قوله تعالى ﴿يَوْمئذٍ تَحْدُثُ أَخْبَارَهَا﴾^{١١٩} الأصل كما ذكر ابن يعيش: يوم إذ تزلزل الأرض زلزالها، وتخرج الأرض أثقالها، ويقول الإنسان مالها، فحذفت هذه الجمل الثلاث وناب التتوين منابها^{١٢٠}. ويؤخذ من ذلك أن النون في هذه الحال من جهة نابت عن جزء كبير من العبارة، هو جملة كاملة أو عدة جمل، ومن جهة ثانية استطاعت النون أن تُشعِرَ — وهي حرف واحد — بمجرد اقترانها بهذا النوع من الكلمات بدلالة معينة واضحة، لا يحتاج السامع مع ظهورها إلى إيراد المستغنى عنه.

والنون في هذه الحال تحديداً تؤدي وظيفةً من الوظائف اللغوية التي تؤديها على وجه الخصوص الضمائر. ذلك أن الضمائر تتوب مناب التكرار في العبارة؛ فما سبق الكلام عنه في أول أجزاء العبارة يُشار إليه في آخرها بضمير، يكون عائده ما يشير الضمير إليه، بدلاً من إعادته بلفظه. فالضمائر إذاً إحدى وسائل الاختصار والإيجاز في العربية^{١٢١}. وهذا ما تؤديه أيضاً نون العوض النائبة عن إعادة أجزاء سابقة من العبارة لا يحتاج مع النون إلى إعادتها.

وقد يعوّض بالنون عن حرف من الكلمة، ومثاله ما علل به النحاة تشديد النون في لغة من شدد نون "الذان واللتان" فقال: اللذان واللتان، أي بزيادة نون أخرى على نون الكلمة؛ عوضاً عن الياء المحذوفة، وتشديد

نون "هذان" و"هاتان" عوضًا عن الألف المحذوفة^{١٢٢}. وكذا تعليل تنوين نحو "جوارٍ وغواشٍ" بأنه عوض عن الياء المحذوفة^{١٢٣}. وقد يعوض بالنون عن الحركة، أو عن الحركة والتنوين، كما هو مذهب طائفة من النحويين في تعليل اقتران المثني بالنون بأنها فيه عوض عما منع الاسم من الحركة والتنوين، ونسب هذا القول إلى سيبويه^{١٢٤}. وكما هو مذهب بعضهم في عد تنوين نحو "مسلمات" تنوين عوض عن الفتحة التي كان يستحقها في حال النصب^{١٢٥}. وواضح أن النون في هذه المواضع استعملت أيضًا لجبر النقص اللاحق للفظ على غرار ما سبق ذكره.

النون علم الإعراب:

سبق أن التنوين يكون في الأسماء المعربة؛ تمييزًا لها عن المبنية من جهة، وعلامة على تمكنها وأصلتها في العربية، ولنفي نقص الإعراب فيها أو عدم اكتماله وتامه من جهة أخرى. وسمى النحاة هذا النوع من التنوين بتنوين الصرف، ويقال: تنوين التمكين والتمكّن. فيدل عدم وجود النون على انتفاء أحد الأمرين: إما الإعراب بالكلية، وإما تمام التمكّن. وقد لاحظنا أن النون هنا تعد المثبتة لهوية اللفظ العربي والمؤكدة لأصلاته.

النون علم الانفصال والقطع:

يؤكد أبو القاسم السهيلي أن التنوين يلحق للدلالة على انفصال اللفظ عما بعده، فيقول: ((التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل. فلا يدخل إلا علامة لانفصاله مما بعده. ولذلك يكثر في النكرات؛ لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تُضَفْ احتاجت إلى التنوين؛ تنبيهًا على أنها غير مضافة. ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قلَّ من الكلام؛ لاستغنائها في أكثره عن زيادة تخصيص. وما لا يتصور فيه الإضافة بحالٍ — كالمضمر والمبهم — لا ينون بحالٍ. وكذلك ما دخلته

الألف واللام لا يحتاج إلى التتوين في شيء من الكلام. وهذه علة عدمه في الوقف؛ لأن الموقوف عليه لا يكون مضافاً إلى غيره، إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ولا يوقف على بعض الاسم دون بعض))^{١٢٦}.

واستدل السهيلي على صحة اطراد إفادة التتوين انفصال اللفظ عما بعده بتوجيه أسباب الاستغناء عن التتوين فيما لا تتوين فيه على إرادة الانفصال في العبارة ورفع توهم الاتصال فيها. ومن ذلك مثلاً: توجيه تتوين العوض في "يومئذٍ، وحينئذٍ" على إرادة فصل "إذ" عن الجملة. واستدل بتتوين الترجم على إرادة الفصل بين شطور الأبيات في الإنشاد. ووجّه عدم اشتمال غير المصروف (كالأعلام المؤنثة، والمعدول، والمزيد بحرفي الألف والنون، وصيغة منتهى الجموع، والمركب) على التتوين بعلل تتناسب إما مع إرادة المتكلم الإشعار بالاتصال، وإما لأنّ اللفظ مما لا يُخشى على المخاطب توهم الانفصال فيه، فُيستغنى فيه عن علم الانفصال والقطع^{١٢٧}.

ويشهد لكون التتوين علماً على القطع، وعلى اختتام العبارة بما فيه النون، أن النون لا تجامع الإضافة؛ لأنّ الإضافة تقتضي عند الانتهاء من نطق المضاف ترقّب المضاف إليه. ويشهد لذلك أيضاً أن بعض الظروف كـ "قبل وبعد" مثلاً يتعدّى فيها الأمر مجرد تعاقب النون والإضافة إلى أبعد من ذلك، وهو عدم ورود التتوين في حال الإضافة المنوية، وأنها لا تأتي إلا حين قطع الإضافة ظاهرة ومنوية؛ ففي ترك التتوين إذا دلالة على نية الإضافة^{١٢٨}.

والمتتبع لأحكام الأسماء الستة، وما حار فيه القدماء من تلك الأحكام وأكثرها فيه الخلاف والمناقشة، يلحظ أن للنون بصورة خاصة في هذا الموضوع آثاراً مهمة ينبغي التنبه عليها، وتتصل تلك الآثار من جهات عدة

بقضية الاتصال والانفصال التي نبه عليها السهيلي، كما تتصل بما أشير إليه في النون من جبر نقص الألفاظ. ذلك أن هذه الأسماء الستة قصيرة؛ لأنها على حرفين، فتحتاج إلى جبرها بحرف ثالث. ولا يجبرها إلا التتوين في حال الإفراد وعدم الإضافة (أب، أخ، إلخ)، لكنها عند الإضافة تمس الحاجة إلى بيان اتصالها وعدم الوقف عليها، وهذا يلزم منه حذف علم الانفصال (النون)، فلا بد إذن من اقتراض ما يجبرها ويكون في الوقت نفسه صالحًا لقبول علامات الإعراب، فلما لم يوجد جيء بالحروف الثلاثة (الألف والياء والواو) الصالحة لأن تكون هي علامات إعراب كما تقبل أن تجبر النقص بعد أن كانت النون في حال حضورها الجابرة لنقص الأسماء الستة المبنية على حرفين. ونستنتج من ذلك - إضافة إلى دلالة النون على الانفصال - أولوية النون في هذه الكلمات وتقدمها على غيرها من الحروف؛ لأنه متى ما أمكن حضور النون عدل عن إعراب هذا النوع من الأسماء بالحروف، وعاد إلى طبيعته من الإعراب بالحركات. وفي ذلك دلالة واضحة على الأثر الفاعل للنون حضورًا وغيابًا.

النون علم الأعمال والزمن:

يتضام مع دلالة وجود التتوين على الانفصال والقطع، ودلالة عدمه على الإضافة، كما أشير إلى ذلك قريبًا، دلالة مهمة أخرى هي تقريب الاسم من الفعل بإعماله عمل الفعل لفظًا في حال الوجود وانتفاء العمل في حال العدم. فـ "ضاربٌ زيدًا" ينتصب فيه زيد على المفعولية بتتوين ضارب، في حين يجر بالإضافة في "ضاربٌ زيد" من غير تتوين. وتتحول أيضًا دلالة "ضارب" مع التتوين زمنًا من الماضي إلى الحال والاستقبال. استشهد الكسائي بمسألة الدلالة الزمنية التي يضيفها التتوين في الكلمة وجودًا وعدمًا على عظم قدر النحو وأهمية تعلمه، قال: اجتمعت وأبو

يوسف عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذم النحو، ويقول: ما النحو؟ فقلت، وأردت أن أعلمه فضل النحو: ماذا تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامك، وقال آخر: أنا قاتلُ غلامك، أيهما كنت تأخذ به. قال: آخذهما جميعاً. فقال له هارون: أخطأت، وكان له علم بالعربية، فاستحى. وقال: كيف ذلك؟ فقلت: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامك بالإضافة؛ لأنه فعل ماضٍ. فأما الذي قال: أنا قاتلُ غلامك بلا إضافة، فإنه لا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد^{١٢٩}.

النون علم التنكير:

يلحق التنوين آخر الأسماء للدلالة على أن الاسم نكرة، فيعاقبُ التنوين ما به يتعرف الاسم، نحو الإضافة أو التعريف بالألف واللام، ولا تجتمع النون وأداة التعريف. ولأهمية تعاقب التعريف بأدواته المتعددة والتنوين جعل بعض علماء العربية الوظيفة الرئيسة الفارقة للتونين، والمقدمة على غيرها من سائر الوظائف، دلالة على التنكير. بل لقد تطرّف بعضُ المحدثين في إعلاء شأن دلالة التنوين على مجرد التنكير، فجزم إبراهيم مصطفى في "إحياء النحو" بأن لا معنى للتونين غير إفادة التنكير. ومع أنه تتبع أقوال السهيلي في تعليل منع صرف الكلمات غير منصروفة بغير علل المنع التسع المشهورة عند النحاة، وافتنى أثره في استنباط علة كل نوع خالٍ من الصرف، من غير إشارة إلى ذلك، توصل إلى هذه النتيجة - أعني دلالة التنوين على مجرد التنكير - مخالفاً بذلك ما توصل إليه سلفه أبو القاسم. وجاء في باب الممنوع من الصرف بقاعدة في تنوين العلم ((على غير ما وضع جمهور النحاة، بل على عكس ما وضعوا، وهي: الأصل في العلم ألا يُنَوَّن. ولك في كل علمٍ ألا تتونه. وإنما يجوز أن تُلحِقَه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة

إليه))^{١٣٠}. وراح يثبت قاعدته التي صاغها بأدلة متعددة، سنجملها هنا؛ لأنها لا تخلو من أهمية لما نحن فيه من الإشارة إلى قوة دلالة النون على التذكير. ومن أدلته ما يأتي:

أ - أن العلم إذا عُيِّن تمام التعيين لم يجز أن يدخله التتوين، وذلك حين يُردفُ بكلمة "ابن"، مثل: علي بن أبي طالب.

ب - قد يدخل التتوين في المعرفة؛ للإشارة إلى العموم وعدم التعيين، كما في "جاعني زيدٌ وزيدٌ آخر". وأحس العرب بعموم بعض الأعلام في بعض التراكيب، فأدخلوا عليها الألف واللام وأضافوها؛ إشارةً إلى عمومها، وقبلت التتوين للعموم المذكور.

ج - لا يتفق إبراهيم مصطفى مع النحاة في جعل التأنيث سبباً لمنع الصرف، بل يرى أن الأكثر في الأعلام المؤنثة أن تكون أسماء بلدان، ففيها الصرف وعدمه. وإجازة النحاة صرفه بنية المذكر (المكان) وعدم صرفه بنية المؤنث (البقعة) يدل على ورود الوجهين.

د - ذهب إلى تأويل بعض ممنوع من الصرف للوصفية والعدل بإرادة المعرفة كـ "جُمع"، وبعضه الآخر بإرادة القلة كـ "مثنى وثلاث". ثم انتهى إلى أن حذف التتوين هنا يكون بقصد شيء من التعريف.

هـ - في "أفعل" التفضيل مع "من" شيء من التعريف.

و - تركُّ التتوين في الكلمات التي تنتهي بألف التأنيث المقصورة ليس القصد منه غير الاحتفاظ بعلامة التأنيث.

وأورد الباحث أدلةً أخرى، هي في أصلها للسهيلى كما أشرنا إلى ذلك سابقاً^{١٣١}. غير أن السهيلى استدل بها على إفادة التتوين القطع والانفصال، وهي تفيد في الاستشهاد للوجهين معاً، ولهذا عمد مصطفى إلى الإفادة منها في هذا السياق، وهي:

ز - اشتراط عدم استعمال ما مُنع لأجل العلمية والعجمة نكرة في العربية قبل وضعه علمًا يدل على لمح الأصل فيما ينون وما لا ينون؛ لأن التتوين عنده يدخل العلم للمح الأصل، مثلما يمنع عنه للمح الأصل.

ح - المركب المزجي المنقول أصلاً من لغة أخرى بقيت له صورة تأليفه، فليس له من أصل كان منوناً قبل العلمية يمكن أن يُنَوَّن بعده للمح.

ط - علة وزن الفعل ليس لها من تأويل إلا أن الفعل المنقولة هي عنه محروم من التتوين.

ي - اشتراط النحاة في المعدول من نحو "عَمَرُ وَزُقَرُ" ألا يكون قد استعمل نكرة يدل على أن سبب المنع عدم وجود التتوين في الأصل؛ إذ لا أصل له منوناً.

هذا وقد وجدت من الدارسين مَنْ ينسب إلى برجستراسر القول بأن التتوين علامة للتعريف، على عكس ما قال به إبراهيم مصطفى^{١٣٢}. وبالرجوع إلى نص محاضراته وجدته يُثبت التتوين علمًا على التنكير، فلم يخالف في ذلك. غير أنه قال في أثناء كلامه في المسألة: إن التتوين ((ربما كان في الأصل علامة للتعريف)). وقال: إن ((من الممكن أن يكون التتوين قد كان في الأصل أداة للتعريف، ثم ضعف معناه المعرف، فقام مقامه الألف واللام، فصار التتوين علامة للتنكير)). ذلك لأنه كان بصدد تفصيل تطور بعض الألفاظ. ثم قال: ((ولو كان التتوين علامة للتنكير في الأصل لكان إلحاقه ببعض الأعلام صعب الفهم جدًا))^{١٣٣}.

ومما يؤكد قوة دلالة التتوين على التنكير في مقابل التعريف أن المبنيات التي لا يلحقها التتوين في العادة يُجْتَلَب لها التتوين فيلحقها لمجرد الدلالة على أنها نكرة، وللتمييز بين حال تنكيرها وحال تعريفها. فلفظ "سيبويه" المبني على الكسر لمعنى مثلاً يدل لحاق التتوين آخره، أي:

سببويه، على غير معين. وكذا أسماء الأفعال كـ "صه" تكون لسكوت مقصود تعريفه، في حين تعني "صه" سكوتاً غير معين^{١٣٤}، وهكذا. وهذا الموضوع هو ما سُمي التتوين فيه خاصة عند النحاة بتتوين التكرير.

ولست أوافق إبراهيم مصطفى في قصر دلالة النون على التكرير، ولا السهيلي في قصر دلالتها على الانفصال، مع الاعتراف بقوة دلالتها على الأمرين معاً، وعلى غيرهما - مما سبق ذكره ومما سيأتي - في الوقت نفسه أيضاً. ذلك أن النون وحدة صرفية (مورفيم) متعددة الدلالة، يعتمد المتكلم إلى الإتيان بها، معتمداً على ما اصطُح في هذه الوحدة الصرفية على أدائه، في كل موضع مما ذكر أو سيذكر. فلا موجب للاقتصار على دلالة دون أخرى. وبناء على ذلك لا أرى مانعاً من أن يعد تتوين نحو "مسلمات" مثلاً تتوين مقابلة من جهة كونه يقابل نون "مسلمين" كما يقرر النحاة، وأن يعد في الوقت نفسه تتوين صرف من جهة كون الكلمة مصروفة^{١٣٥}، وأن يعد تتوين تكرر من جهة كونه لا يجامع الإضافة أو التعريف بالألف واللام، وأن يعد دالاً على انفصالها عما بعدها، وهكذا.

النون علم التوكيد:

مرّ بنا في أثناء عرض اللواصق النونية نونا التوكيد اللتان تلحقان الفعل؛ لغرض إفادة التوكيد فيه، وهما النون الخفيفة الساكنة، والنون الثقيلة المشددة. ومرّ بنا أيضاً النون الثقيلة معتمدة على الهمزة قبلها فيما يُعرف بأداة التوكيد والنصب "إنَّ" وأختها "أنَّ"؛ لتوكيد مضمون الجملة. وهو ما يلفت النظر إلى الصلة الوثيقة بين صوت النون ومعنى التوكيد، وإلى لجوء المتكلمين بالعربية إلى النون هنا أيضاً لأداء هذا الدور الدلالي المهم.

النون علم الكثرة:

تقدم ذكر الألف والنون الزائدتين للدلالة على الكثرة في نحو لقمان، ونومان، وفضلان، وفرس عدوان: كثير العدو، وذنّب عدوان: كثير العدوان. كما مرّ بنا أيضًا الجمع المزيد على بنية مفردة الأصلية ألف ونون للدلالة على الكثرة؛ إذ هو أحد الأبنية المسماة بـ "جمع الكثرة". ويمكن كذلك أن تُعدَّ نونُ المثني والجمع مما يشعر بالكثرة؛ لأن المثني والجمع أزيد من الواحد على كل حال. ومن هذه الوجة يمكن فهم كلام بعض النحاة في تعليل مجيء النون للجمع في مواضع خصت بها النون للدلالة على الجميع الذي هو أكثر من الواحد، فمن ذلك الجمع في علة واحدة بين مجيء النون من أول المضارع إذا دل حصول الفعل من جماعة، نحو نكتب، نقرأ، نذهب.. إلخ، ومجيء النون دالة على الجمع في غير ذلك نحو جمع المذكر السالم مثلًا^{١٣٦}.

النون إشارة إلى الإناث:

لحظنا في أثناء الكلام على اتصال نون النسوة بالفعل، بوصفها لاصقة من لواصق الفعل تلحقه من آخره، أنها تأخذ من الأفعال جميع ما يسند إلى النسوة. فهي العلم الدال على الجنس في حال الإتيان بالأفعال في العبارة. كما لاحظنا هناك أيضًا الصلة بين النون اللاحقة للفعل للدلالة على أنه مسند للإناث والنون المستعملة في ضمائر الإناث، غائبات ومخاطبات. ومعنى ذلك أن اللغة ربطت بين المعنى الأنوثة والنون في حال وجودها في مقابل المعنى الذكوري في حال الخلو منها.

تداخلات في تصور النون:

ليس غريباً أن يؤدي ورود النون بكثرة في الألفاظ إلى أن تتراحم صور ورودها في أذهان المتكلمين، بحيث تطغى صورة على صور وأحوال أخرى، فيتوهم المتكلم في بعض المواضع أن حالاً ما للنون هي الحال الأخرى. وليس بالغريب أيضاً أن يسري الوهم في تمييز حال من أحوال النون عن غيرها على أذهان المشتغلين بالتحليل اللغوي للألفاظ والتراكيب من أهل العلم والدارسين، قديماً أو حديثاً على السواء.

حار علماء العربية مثلاً في كلمة "مع" حين تتون، فتصير: "معاً". إذ لاحظ بعضهم هنا أن "معاً" لا يمكن أن تكون هي "مع" الثنائية منونة؛ لأنها على هذا الاعتبار ينبغي أن تكون في حال الرفع: "مع"، وفي حال الجر: "مع"، ولم يرد عن العرب مثل ذلك، بل قالوا: "الزيدان معاً" بالفتح والتتوين. ولذلك ذهب فريق منهم إلى أنها في حال التتوين ثلاثية كـ "فتى"، وفي حال عدم التتوين ثنائية كـ "يد"، وهو مذهب يونس والأخفش، وأيدهما ابن مالك^{١٣٧}. وقد استقصى البحث في هذه الكلمة مفردة ومضافة — لهذا الإشكال — عددٌ من المعاصرين، من بينهم عباس حسن في (النحو الوافي)^{١٣٨}، والدكتور رياض الخوام في كتاب ("مع" في الدرس النحوي)، الذي أفاض في تفصيل هذه المسألة، وسأكتفي — اختصاراً — بالإحالة إلى الصفحات المطولة في هذا الشأن في بحثه^{١٣٩}. غير أن ما ينبغي التنبيه عليه هنا، ويتصل بما نحن فيه، أن النون حين حضرت في إحدى صور استعمال اللفظة كان على النحاة أن يجدوا تصوراً واضحاً لما استقر في ذهن المتكلم عنها في هذه الحال، مقارنة مع تصوره للفظه نفسها في الأحوال والمواضع الأخرى التي تخلو فيها من النون. ذلك لأن النون خاصة يؤتى بها في نهايات الألفاظ وحدة صرفية لأداء

وظائف لغوية مستقرة في أذهان أصحاب اللغة، سبق التنويه عنها، فلا مفر
إذ من ظهور الإشكال حين يستتبع ظهورها في حال ما شذوذاً أو خروجاً
عن المألوف، أو حين تصير بها اللفظة ليست على القياس المطرد فيها من
غير نون.

ونجد هذه المسألة ماثلة مرة أخرى مع لفظة أخرى هي "لَدْنٌ". إذ إنَّ
إحدى اللغات الواردة عن العرب فيها "لَدْنٌ" بفتح الدال، وهو الأمر الذي أثار
إشكالاً في تصور النحاة حقيقة اللفظة بين كونها ثنائية منونة (أي: لَدَا)
وكونها ثلاثية (أي: لَدَنٌ). وهذا الأمر عني بمناقشته بالتفصيل أيضاً الدكتور
الخوام في دراسة خصَّ بها "لَدْنٌ وُلْدِي"^{١٤١}. وتطرقَّ الباحثُ في دراسته إلى
رسم الكلمة بالتنوين في مصادر النحو الأصول كـ بعض نسخ كتاب سيبويه،
وتسهيل ابن مالك. غير أن ما لم أجده في دراسته — وأظنه أنا أقرب إلى
الصواب — أن اللفظة تحتمل أن تكون "لدى" منونة؛ فيصح لذلك أن تُرسمَ
(لَدَى) كفتى مثلاً. ويؤنس بقرب ذلك أن الباحث أشار إلى أن الفيروزآبادي
مثل لها في القاموس بقفا^{١٤٢}. على أننا مع ذلك ما نلبث أن نلمح في هذه
القضية بعض مظاهر التداخل في التصور بين التنوين بوصفه منفصلاً عن
الكلمة والنون بوصفها أحد مكونات اللفظ المتصلة به، أصلية أو زائدة.

إن مما يؤكد التداخل في أذهان المتكلمين بالعربية هنا بين الصوت
بوصفه الوحدة الصرفية المؤدية معنى تركيبياً (التنوين) والصوت بوصفه
أحد مكونات اللفظ (النون)، أنَّ العرب نصبوا لفظ "غدوة" بعد "لَدْنٌ"؛ لأنَّ
سيبويه يقرر أن علة النصب عند من نصبَ بها ((كأنه ألحقَّ التنوينَ في
لغة من قال: "لَدُ، وذلك قولك: لَدْنٌ غدوةً))^{١٤٣}. وهذا الأمر يؤكد أيضاً ابن
جنِّي، فيقول: ((شبهوا النون في "لَدْنٌ" بالتنوين في "ضارب"، فنصبوا
'غدوة'؛ تشبيهاً بالمميز نحو "عندي راقوداً خلاً، وجبة صوفاً"، والمفعول في

نحو "هذا ضاربٌ زيدًا، وقائلٌ بكرًا". ووجهُ الشبهِ بينهما اختلافُ حركةِ الدال قبل النون؛ وذلك لأنه يقال: لَدُنْ، ولَدَنْ، بضم الدال وفتحها، فلما اختلفت الحركتان قبل النون شابتهن النونُ التتوين. وشابهت الحركتان قبلها باختلافهما حركات الإعراب في نحو "هذا ضاربٌ زيدًا، ورأيتُ ضاربًا زيدًا"؛ لأنهم قد حذفوا النون فقالوا: لُدْ غدوةً، كما يحذف التتوين تارةً ويثبت أخرى، فلما أشبهت النونُ التتوين من حيث ذكرنا انتصبت "غدوةٌ" تشبيهًا بالمفعول^{١٤٣}.

ولم يقتصر أمر التداخل بين الحالين للنون على ما تقدّم ذكره من تداخل بين كونها من بنية اللفظ وكونها تتوينًا زائدًا يراد به معنى تركيبياً معيّنًا، بل تشابكت التصورات أيضًا بين الحالين المذكورتين وحال نون أخرى هي نون التوكيد الخفيفة. إذ يلحظ على سبيل المثال إمامُ النحاة سيبويه، عند تعليقه لفتح دال "لدن"، شبهًا في ذهن المتكلم بالعربية بين "لَدَنْ غدوةً" و"اضربن زيدًا"، من حيث إن من فَتَحَ ((كأنه أسكن الدال ثم فتحها، كما قال "اضربن زيدًا"، ففتح الباء لما جاء بالنون الخفيفة))^{١٤٤}. ولا يخفى على المتتبع لكتب النحاة كثرة إيراد وجوه الشبه بين التتوين ونون التوكيد الخفيفة في مواضع لا تكاد تحصى من مؤلفاتهم^{١٤٥}. وهذه المسألة يشبهها أيضًا من بعض الوجوه تراحم نونين أو أكثر ترد جميعًا على اللفظ، فحين تحذف إحداها يخفى أي النونات حذف وأبها أبقى. من ذلك مثلًا ما ذكره ابن هشام في «تأمروني»^{١٤٦} بنون واحدة، فقبل الباقية نون الرفع وقبل نون الوقاية^{١٤٧}.

ومن قبيل الألفاظ المذكورة لفظ "كأين" الذي يفضي ظاهره بالضرورة إلى اللبس؛ إذ تؤدي صورته إلى التردد بين كونه لفظًا مرتجلًا مستقلًا بنفسه وكونه الأداة المعروفة (أي) منونةً مسبوقَةً بحرف التشبيه "الكاف".

يقول ابن فارس: ((سمعت بعض أهل العربية يقول: ما أعلم كلمةً يثبت فيها التتوين خطأً غير هذه))^{١٤٨}. ويزيد من قدر الاضطراب والحيرة هنا أن الأداة "أي" متعددة صور الورد والاستعمال شكلاً ومضموناً. أما من حيث الشكل فمع أنها ترد مبنية تعرب كذلك (أي: تتون)، وأما من حيث المضمون فإنها تأتي في الخبر والطلب، استفهامية وموصولة ووصلة للنداء ونحو ذلك. ونجد في الوقت نفسه أن لـ "كأين" خصوصيتها؛ إذ تؤدي دلاليًا معنى خاصًا، وترد تركيبياً متبوعة بحرف الجر "من" في الغالب.

ولعل من أوضح صور التداخل الموصوفة آنفاً ويحسن ذكره هنا ما نراه دومًا من الالتباس بين "إذا" و"إن"، ولا سيما في تحديد أي الرسمين صحيح، وكذا الحال التي يصلح لها على وجه التحديد أحد الرسمين ولا يصلح الآخر. وهو التباس لا يكاد ينجو منه أحد من مستعملي العربية، حتى أهل الاختصاص منهم. ولهذا النوع من اللبس مستويات عدة، أدها استشكل غير المتخصصين الفصل بين أحوال رسم الكلمة بالتتوين ورسمها بالنون، أما أعلاها فهو ما يُعنى به أهل الاختصاص من تعيين الحدود الدقيقة بين ماهية الكلمة في كل حال. لأن ما قبل النون الساكنة ينبغي تعيينه بالضبط الدقيق في كل حال على حدة، غير أن الصعوبة تكمن في أن تصور ماهية النون الساكنة هو الفاصل في تعيين ماهية ما قبلها.

ولهذا يحتمل ما قبل النون أن يكون حيناً "إذا" منونة وحيناً أداة ثلاثية مبنية على حرف النون في ضمن بنيتها، وتحتمل أن تكون اسمًا وأن تكون حرفاً، وتحتمل أن تكون مركبة كما تحتمل البساطة، وهكذا. وفي كل حال لا بد من وجود مسوغات قوية ترجح اعتباراً على آخر، وتبعاً لذلك تتبلور في الأذهان بوضوح وجلاء حال النون. ومن أجل ذلك لم يغفل النحاة عن بحث هذه المسألة، فذكروا مواضع رسمها بالنون ومواضع رسمها

بالتنوين، كما ذكروا أن الخلاف في الكتابة تابع للخلاف في تصور أصل الكلمة^{١٤٩}.

ومن بين صور الالتباس الشائعة في النون نطقاً وكتابةً التباس الميم المشددة في "إما" بالنون الساكنة المدغمة في الميم في "إن ما"، وكذلك "أما" و"أن ما"، و"إلا" و"إن لا"، و"ألا" و"أن لا". إذ كثيراً ما تتداخل الصور المذكورة المختلفة في أذهان المتكلمين، وكذا في أذهان الكاتبين وبعض الدارسين. ومن مظاهر ذلك أن "إن ما" التي هي "إن" الشرطية داخلة على "ما" كتبت في المصاحف "إما" في نحو قول الله تعالى ﴿فإما ترين﴾^{١٥٠}، ويتضح كونها إن الشرطية من السياق وتعيينه تتداخل مع إما المشددة الميم. وقد نبه على هذا الاشتباه والتداخل المرادي حيث قال بعد أن فصل القول في "إما": ((وتشتبه بلفظ "إما" المتقدمة "إما" المركبة من "إن" الشرطية و"ما" الزائدة، نحو ﴿وإما تخافن من قوم خيانة﴾))^{١٥١}. ونبه ابن هشام على أن "أما" التي في قول الشاعر:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر
فإن قومي لم تأكلهم الضبع

ليست "أما" المضعفة الميم، بل هي "أن" المصدرية و"ما" الزائدة^{١٥٢}. كما نبه في موضع آخر عند حديثه عن "ألا" المشددة على أن "ألا" التي في قوله تعالى ﴿ألا تعلوا علي﴾^{١٥٣} ليست من أقسام "ألا" بل هي "أن" الناصبة و"لا" النافية، أو "أن" المفسرة أو المخففة من الثقيلة و"لا" الناهية^{١٥٤}. وفي "إن لا" و"إلا" نلاحظ ابتداءً أن أداة الاستثناء "إلا" نفسها التي تبدو في الظاهر أداة مستقلة غير ملتبسة بغيرها لم تخل في تحليل القدماء من اشتتام كونها "إن" و"إلا" وهو مذهب الفراء^{١٥٥}. وبسبب هذا النوع من الاشتباه نبه غير واحد

منهم على أن "إلا" في نحو قوله تعالى ﴿إلا تفعلوه تكن فتنة﴾^{١٥٦} — مع وضوح سياق المعنى في الآية — مركبة من "إن" و"لا" وليست "إلا" وحدها كما يوحي بذلك رسمها^{١٥٧}.

ونقل بعض علماء العربية اشتباهاً عند بعض العرب بين ما فيه النون أصلية وزائدة. حكى أبو العلاء المعري — نقلاً عن الفراء — أن العرب يشبهون النون الأصلية بالزائدة، يقولون: مررتُ بطحَّانَ، أي بمنعه من الصرف؛ تداخلاً بين ما نونه أصلية على زنة "فَعَّالٌ" كهذا وما فيه ألف ونون زائدة على زنة "فَعْلانٌ"^{١٥٨}. ومن ذلك قول الشاعر:

أنت بركات الأرض من كل جهةٍ وأصبح غصن العيش فيناناً أخضراً
نستطيع في ضوء ما تقدم أن ننظر إلى صنيع كُتَّاب المصاحف وعلماء الوقف والائتلاف من زاوايا مختلفة، لعل من أهمها زاوية التشابه بين عدة صور تختملها النون، منها التي تكون من بنية اللفظ أو تكون مخالطةً لبنيتها ولها صور عدة، ومنها ما هو زائد عليها وله صور عدة أيضاً. وينبغي أن نعي أن الخلاف في مواضع الوقف، ومن ذلك الوقف على الكلمة بالنون أو بالألف مثلاً، لا ينفك عن الخلاف في تصور حدود بنية الكلمة الأصلية وزوائدها.

إن من الضروري بمكان أن تتداخل صور النون في نهايات الكلمات والعبارات، بل نستطيع أن نؤكد أن الطبيعي غير المستنكر هو أن تتشابه صور النهايات النونية إلى حد الاختلاط والغموض والالتباس على النحو الذي فصلناه فيما سبق، لا أن تكون واضحة جلية. والسبب في ذلك هو أن العربية ألفت إقحامَ النون في خواتم الكلمات لأداء المعاني الثرية المتنوعة؛ فلا بد أن يلتبس ما كانت النون في بنيته أصلاً وما أقحمت فيه

لغرض، ولا مفر أيضاً من أن تلتبس الأغراض التي أقحم الصوت النوني للتعبير عنها بعضها ببعض. ومن جهة أخرى كان لا مفر من التباس الأشكال الكتابية التي اختيرت لتمثيل النون في بعض الأحوال وتباين أشكالاً اختيرت لتمثيلها في أحوال مختلفة أخرى. فالتنوين اختير لتمثيله تكرار الحركة التي هي في أصلها تعبر عن الحالة الإعرابية، والنون اختيرت لها صورة الحرف، فاختلط هذا بذاك حين اختلط تصور ماهية الكلمة.

خاتمة:

رأينا على مدى الصفحات الماضية سعة دخول حرف النون في ألفاظ العربية، وكثرة اعتماد اللغة على هذا الصوت في أداء المعاني الكثيرة. فهو علامة للتمكن والصرف والإعراب والخفة، ودليل من أهم أدلة انتساب اللفظ للعربية وأصالته فيها، ووحدة صرفية دالة على التنكير، وعلى الانفصال والقطع، وعلى الإعمال والزمن، وعلى الحذف والاستغناء، ووسيلة الأداء المقطعي، وعلم على التوكيد، والكثرة، والتأنيث، وقرينة التطريب والتغني، وأداة جبر نقص الألفاظ. وهو لاصقة أو جزء من لاصقة في كثير من الألفاظ، فيكون تارة علامة إعراب وجودًا وعلامة إعراب عمدًا، وتارة لوقاية الفعل من الكسر، وتارة لبناء صيغة صرفية دالة على معنى أو لبناء جزء منها، وتارة ضميرًا مستقلًا أو لبناء جزء من ضمير. وهو أيضًا يدخل في بنية ألفاظ اللغة أصلًا فاء وعينًا ولامًا بكثرة لافتة، ويكون بدلًا، وزائدًا شبيهًا بحروف المد لا تمتنع زيادته في موضع من مواضع الكلمة، وشبيهًا بالمد أيضًا بما فيه من غنة واستطالة، أي: بخصائصه الذاتية حتى إنه يقبل الامتزاج بالأصوات الأخرى وتتغير صفاته ومخرجه بتغير الأصوات المقترنة به. وهو مما تنتهي به كلمات العربية حتى قيل: إنه صوت يحسن السكوت عليه في العربية. وهو أيضًا - لتنوع وجوه دخوله على الألفاظ تنوعًا ثريًا، مع اختلاف دلالة كل وجه عن غيره - تتزاحم هذه الوجوه في أذهان المتكلمين، كما تتزاحم في أذهان المحللين اللغويين، حتى ليلتبس وجه منها أو أكثر بغيره. ومنبع ذلك كما لا يخفى اعتماد اللغة على هذا الحرف في مواضع كثيرة لأغراض كثيرة أيضًا. وذلك أمر لا شك لم يحظ به حرف هجائي آخر، حتى أشيع الحروف أو أكثرها دورانًا في بنية الألفاظ. أفلا يمكن بعد هذا أن نزع من أن العربية لغة النون؟

Abstract

The Nasal Consonant [N] in Arabic

This paper deals with one of the Arabic consonants that are defined by some characteristics Phonetic Features that are absent from other consonants in Arabic, and on which speakers rely in an exceptional way to express a large number of different linguistic functions. This consonant is the Dental Alveolar Liquid /N/. For this purpose, this paper discusses a set of phonetic features that make this sound a special linguistic toll in Arabic worthy of study.

The study starts from the assumption that sounds in a language differ in a clear way in how the language use them, on the first hand, to form the structure of its sound inventory, and on the other hand, in using them as morphological unites to express different semantic categories.

It concludes with a prove that the Dental alveolar Liquid consonant is, par excellence, the Arabic linguistic toll that surpasses any other consonants in either directions.

Moreover, this consonant has some special characteristics for expressing some functions that speakers do not rely on any other sound in Arabic to express.

The final aim of this paper is to explain the motivations that made Arabic rely heavily on this consonant.

ملخص البحث

تُعنَى هذه الورقة بالنظر في أحد أصوات اللغة العربية، له من الخصائص ما ليس لسائر الأصوات والحروف، ويعتمد المتكلمون عليه بصورة استثنائية غير معتادة؛ لأداء طائفة هائلة من الوظائف اللغوية المختلفة، هو صوت "النون". ويقدم البحث في هذا الاتجاه مجموعة الملامح التي تجعل من صوت النون أداة لغوية مميزة جديرة بالتأمل. وتتعلق الدراسة من التسليم بأن أصوات اللغة تتفاوت تفاوتاً واضحاً في مدى انكفاء اللغة عليها في تكوين بنية ألفاظها من جهة، ومن جهة أخرى في استعمالها وحدات صرفية لتأدية التنوعات الدلالية المختلفة، وتنتهي إلى إثبات أن النون هي الأداة اللغوية العربية الأولى التي تتقدم على غيرها بمراحل في كلا الجانبين. وتتفرد النون فوق ذلك بوظائف مهمة جداً لم يعهد بها المتكلمون لصوت ما من الأصوات اللغوية الأخرى. كما تنتهي الدراسة إلى الإفصاح ضمناً عن أسباب ميل العربية إلى التعويل على النون كثيراً دون غيرها.

الهوامش والمراجع:

- ١ - انظر ظاظا، حسن. كلام العرب ط ٢، دمشق: دار القلم، وبيروت: الدار الشامية، سنة ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م (ص ٢٦)، الزيدي، قاصد ياسر. الضاد في العربية بين نطق القدامى ونطق المعاصرين، مجلة العرب - ج ٥، ٦ - ٣٧ ذو القعدة وذو الحجة ١٤٢٢هـ (ص ٢٣٢).
- ٢ - ابن الجزري، النشر في القراءات العشر. إشراف علي الضباع. بيروت: دار الكتب العلمية (١/٢٢٠).
- ٣ - انظر السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار الفكر (١/٢٠٩).
- ٤ - كلام العرب ص ٢٩ - ٣٠.
- ٥ - السابق ص ٢٨.
- ٦ - الضاد في العربية ص ٢٣٣ - ٢٣٤.
- ٧ - انظر الصفاقسي، علي بن محمد. تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م (ص ٧٤). وعميرة، إسماعيل أحمد. بحوث في الاستشراق واللغة، ط ١، عمان: دار البشير، سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م (ص ٢١٣).
- ٨ - انظر الهندي، المتقي. كنز العمال، موقع الوراق على الإنترنت (ص ١٤٤٤).
- ٩ - من ذلك مثلاً كتاب "الاعتضاد في معرفة الظاء والضاد" لابن مالك. ونظم الحريري في المقامة الحلبية، وهي المقامة السادسة والأربعين، أبياتاً توجز الكلمات التي وردت بالظاء، وبمعرفة ما يفصل ما يكون بها عما يكون بالضاد. انظر: مقامات الحريري بشرح الشريشي، دار الكتب العلمية (٢ / ٣٣١)، والمزهري (٢٨٢/٢ - ٢٨٨).
- ١٠ - ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد. تحقيق علي حسين البواب، ط ١، الرياض: مكتبة المعارف، سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م (ص ١٢٤).

- ١١- انظر إحصائيات جذور لسان العرب التي أجراها الدكتور علي حلمي موسى، ونقل نتائجها الدكتور أحمد مختار عمر في دراسة الصوت اللغوي، القاهرة: عالم الكتب، سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م (ص ٣٩٣ وما بعدها).
- ١٢- الخولي، محمد علي. الأصوات اللغوية، ط ١، الرياض: مكتبة الخريجي، سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م (ص ١١٧ - ١١٩).
- ١٣- ابن منظور، لسان العرب، ط ١، بيروت: دار صادر، سنة ١٤١٠هـ (مادة ضاد).
- ١٤- ينظر حسان، تمام. مناهج البحث في اللغة، الدار البيضاء: دار الثقافة، سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م (١٢٠ - ١٢١).
- ١٥- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. سر صناعة الإعراب، تحقيق الدكتور حسن هندأوي، ط ١، دمشق: دار القلم، سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م (١ / ٢١٨). والنشر في القراءات العشر ١/٢٠٥.
- ١٦- كلام العرب ص ٢٧.
- ١٧- سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان. الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت: عالم الكتب (٤ / ٤٣٢ - ٤٣٣).
- ١٨- كلام العرب ص ٢٨. وينظر في الكلام على الاضطراب في وصفها بين القدماء والمحدثين مثلاً: بشر، كمال محمد. علم اللغة العام - الأصوات، القاهرة: دار المعارف، سنة ١٩٨٦م (ص ١٠٤ - ١٠٨). و: شاهين، عبد الصبور. في التطور اللغوي، ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م (ص ١٩١ - ١٩٥).
- ١٩- قال ابن فارس: ((ومما اختلفت به العرب الحاء والطاء. وزعم ناس أن الضاد مقصورة على العرب دون سائر الأمم)). الصحابي، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي (ص ١٢٤).
- ٢٠- من ذلك مثلاً: الموضح المبين لأقسام التنوين لمحمد بن محمد بن أبي اللطف العشائر، والنون وأحوالها في لغة العرب لصبحي عبد الحميد عبد الكريم، والنون

فسي اللغة العربية - دراسة لغوية في ضوء القرآن الكريم لمصطفى زكي التونسي،
وظاهرة التنوين في اللغة العربية لعوض مرسي جهاوي. وفصول من بعض
الكتب، كفصل التنوين من كتاب فقه اللغة المقارن لإبراهيم السامرائي، وغير ذلك.
وانظر ما سيأتي في إحالات الهوامش التالية على هذه الكتب والفصول.
٢١ - انظر لسان العرب (مادة نون)، وانظر ما سيأتي في دلالات النون
ووظائفها من هذا البحث.

٢٢ - لشوكاني، محمد بن علي بن محمد. فتح القدير، بيروت: دار الفكر (٣/ ٤٢٠).
٢٣ - القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. الجامع لأحكام القرآن (تفسير
القرطبي) تحقيق أحمد عبد العليم اليردوني، ط ٢، القاهرة: دار الشعب، سنة
١٣٧٢هـ (٣٢٣/١٨). وينظر أيضًا: السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. الدر
المنثور، بيروت، دار الفكر، سنة ١٩٩٣م (٢٤٢/٨)، فتح القدير ٥/ ٢٧٠.
٢٤ - ابن كثير، إسماعيل بن عمر. تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)،
بيروت: دار الفكر، سنة ١٤٠١هـ (٤٠٢/٤).

٢٥ - انظر عباس، حسن. خصائص حروف اللغة العربية ومعانيها، منشور في
موقع اتحاد الكتاب العرب على الإنترنت (الفصل الخامس).
٢٦ - ينظر السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. الإتيان في علوم القرآن،
بيروت: عالم الكتب (٢٩/٢).

٢٧ - الإتيان في علوم القرآن ٢٩/٢.

٢٨ - لسان العرب (مادة نون).

٢٩ - السابق المادة نفسها.

٣٠ - ذكروا بعض ما نطقت به العرب من أسماء الحروف ولم ترد به الحرف،
نحو قول الشاعر: (قلنا لها قفي قالت قاف)، ونحو كلمة "حرف" نفسها التي تعني
الشناقة. قال أبو العلاء المعري: (وحرف كنون تحت راءٍ ولم يكن بدالٍ يؤم
الرسم غيرَه النقط). وهو من شواهد التورية. ومعنى الحرف في هذا البيت

- ٤٣ - السابق ص ٣٩٨.
- ٤٤ - انظر خصائص حروف اللغة العربية ومعانيها: المقدمة، والفصل الخامس.
- ٤٥ - انظر الجداول الإحصائية للمواد المعجمية التي وقعت فيها النون فاء وعيناً ولاماً: التوني، مصطفى زكي. النون في اللغة العربية - دراسة لغوية في ضوء القرآن الكريم، الحولية السابعة عشرة، ١٤١٦ / ١٤١٧ هـ، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت (ص ٤٤ - ٤٦).
- ٤٦ - سر الصناعة ٤٢/١.
- ٤٧ - سر الصناعة ٤٤٥/٢ - ٤٤٦.
- ٤٨ - الكتاب ٣١٩/٤، ٣٢٣.
- ٤٩ - السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. الأشباه والنظائر، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٦ هـ (٣٦٠/٢ - ٣٦٤).
- ٥٠ - سر الصناعة ٤٤٠/٢.
- ٥١ - السابق ٤٣٦/٢.
- ٥٢ - انظر السابق ٤٤١/٢ - ٤٤٢.
- ٥٣ - انظر ابن يعيش، موفق الدين. شرح المفصل، عالم الكتب ٣٦/١٠، وابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط ٣، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٤٠٨ هـ (٨٤/٢ - ٨٦)، وانظر أيضاً بقية الباب. وابن سيده، المخصص، تصحيح مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي ببيروت، ط ١، سنة ١٤١٧ هـ (١٨٣/٤ - ١٨٥). واللباب في علل البناء والإعراب ٣٣٣/٢ - ٣٣٤.
- ٥٤ - اللباب ٣٣٤/٢.
- ٥٥ - شرح المفصل ٣٣ / ١٠.
- ٥٦ - انظر المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب (٣١٨/٣)، وابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل.

الناققة. فمراده أن هذه الناققة لضعفها وانحنائها مثل "تون" أي: حرف النون المعروف، تحت راء، أي: رجل يضرب رنتيها، ولم يرفق بها في السير، فهو غير دال، والدالسي: هو الرفيق. ويؤم بها دارا غير المطرُ رسمها، إذ النقط المطر. ينظر الحموي، تقي الدين أبو بكر. خزانة الأدب وغاية الأرب، تحقيق عصام شعيتو، ط ١، بيروت: دار ومكتبة الهلال، سنة ١٩٨٧م (٢ / ٣٩).

^{٣١} - انظر سر الصناعة ٤٧/١.

^{٣٢} - السابق ٦٠/١ - ٦٤.

^{٣٣} - انظر ابن يعيش، موفق الدين. شرح الملوكي، تحقيق فخر الدين قباوة، ط ١، حلب: المكتبة العربية، سنة ١٣٩٣هـ (ص ١٧٢). والأنباري، أبو البركات. أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٤١٣هـ (ص ٣٦).

^{٣٤} - العكبري، أبو البقاء. اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، ط ٢، دمشق: دار الفكر، سنة ١٤١٦هـ (٢/١٨٠، ٣١٧)، والتبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد الجاوي، دار إحياء الكتب العربية (١٩/١).

^{٣٥} - اللباب ٢١٩/١، ٢٢٦/٢.

^{٣٦} - ينظر مثلا: الجمع بين النون والميم في القوافي في سر الصناعة ١ / ٤٢٢ - ٤٢٣.

^{٣٧} - أنيس، إبراهيم. اللغة بين القومية والعالمية، دار المعارف بمصر (ص ٢٨).

^{٣٨} - جهاوي، عوض المرسي. ظاهرة التتوين في اللغة العربية ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي، سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م (ص ٣٦).

^{٣٩} - ينظر مناهج البحث في اللغة ص ١٣٣ - ١٣٥، وظاهرة التتوين ص ٣٦ - ٣٧.

^{٤٠} - مقدمة لسان العرب (باب ألقاب الحروف وطبائعها وخصائصها).

^{٤١} - الخولي، الأصوات اللغوية ص ١١٧، ١٣٩.

^{٤٢} - دراسة الصوت اللغوي ص ٣٩٧.

- الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد المحسن الفعلي، ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٥هـ (٢٤٢/٣)، شرح الملوكي ص ١٦٦ - ١٦٧، ١٦٩.
- ^{٥٧} - انظر ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، تحقيق حسن أحمد عثمان، ط ١، المطبعة المكية، سنة ١٤١٥هـ (ص ٧٠)، وشرحها للرضي الإستراباذي، تحقيق محمد نور الزفزاف وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية، سنة ١٤٠٢هـ (٣٣٤/٢ - ٣٣٥).
- ^{٥٨} - سر الصناعة ١/١٦٩.
- ^{٥٩} - انظر عضيمة، محمد عبد الخالق. المغني في تصريف الأفعال، دار الحديث (ص ٨٧).
- ^{٦٠} - الكتاب ٤/٣٢٣.
- ^{٦١} - انظر المغني في تصريف الأفعال ص ٨٨.
- ^{٦٢} - المغني في تصريف الأفعال ص ٨٨ - ٨٩.
- ^{٦٣} - المزهرة ٢/٢٥٩ - ٢٦٠.
- ^{٦٤} - سر الصناعة ٢/٤٤٤.
- ^{٦٥} - اللباب ٢/٢٦٠.
- ^{٦٦} - انظر شرح الشافية ١/١٠٨.
- ^{٦٧} - انظر الزبيدي، ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، ط ١، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، سنة ١٤٠٧هـ (ص ١٢٦).
- ^{٦٨} - الإربلي، علاء الدين. جواهر الأندب في معرفة كلام العرب، تحقيق الدكتور حامد أحمد نيل، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م (ص ١٥٧).
- ^{٦٩} - انظر الأنصاري، ابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية (٩٤/٤) وينظر (هامش المحقق رقم ٤).

٧٠ - انظر الإشبيلي، ابن عصفور. ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ط ١، دار الأندلس، سنة ١٩٨٠م (ص ٣٠ - ٣١).

٧١ - انظر في أحكام الفعل مع نوني التوكيد الأزهرى، خالد. التصريح بمضمون التوضيح، دار الفكر (٢/٢٠٦ - ٢٠٩).

٧٢ - ذكر بعض علماء العربية أن الصور المتحققة لهذا النوع من الأفعال سبعة لا خمسة؛ لأن (تكتبان للمثنى المخاطب مذكراً ومؤنثاً، وللغائبين). وذكر آخرون أن الأمثلة الخمسة على التفصيل عشرة؛ لأن الحروف المتصلة بها تعد أحياناً ضمائر وأحياناً أخرى حروفاً. انظر حاشية الصبان بهامش شرح الأسموني، ترتيب مصطفى أحمد، دار الفكر (١/١٠٨).

٧٣ - أسرار العربية ص ٦٨ - ٦٩.

٧٤ - انظر ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد وزميله، ط ١، دار هجر، سنة ١٤١٠هـ (٣/٣١).

٧٥ - الكتاب ١ / ٢٢، وينظر الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف. تحقيق د. هدى محمود قراعة، ط ٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م (ص ٣ - ٤).

٧٦ - ابن القيم، بدائع الفوائد، دار الفكر (١/٣٦). وقال ابن جنى في سر الصناعة ٢/٤٩٠: "وهذا التنوين هو نون في الحقيقة". وينظر أيضاً قول ابن يعيش في شرح المفصل ٩/٢٩: ((يقال: نونت الكلمة تنويناً إذا ألحقت هذه النون. فالتنوين مصدر غلب حتى صار اسماً لهذه النون. وفرقوا بهذا الاسم بين هذه النون والنون الأصلية.. والملحقة الجارية مجرى الأصلية.. ولذلك من إرادة الفرق لم يثبت لها صورة في الخط)).

٧٧ - ظاهرة التنوين ص ٢٨ - هامش رقم ٢.

٧٨ - السامرائي، إبراهيم. فقه اللغة المقارن، ط ٤، بيروت: دار العلم للملايين، سنة ١٩٨٧م (ص ١٣٩).

٧٩ - اللباب ٧٤/١. وقال الأتباري: ((فإن قيل: لم جعلوا التتوين علامة للصرف دون غيره؟ قيل: لأن أولى ما يزداد حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها إلى التتوين؛ لما يلزم من اعتلالها وانتقالها. ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانتقلت ياء في الجر لانكسار ما قبلها. وكذلك حكم الياء والألف في الاعتلال والانتقال من حال إلى حال، وكان التتوين أولى من غيره؛ لأنه خفيف يضارع حروف العلة، ألا ترى أنه غنة في الخيشوم، وأنه لا معتمد له في الحلق، فأشبه الألف إذ كان حرفاً هوائياً)). أسرار العربية ص ٥٣. وانظر أيضاً: السهيلي، أبو القاسم، نتائج الفكر في النحو، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الرياض للتوزيع والنشر (ص ٨٧ - ٨٨).

٨٠ - سر الصناعة ٦٥/١.

٨١ - يعقوب، إميل. الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، ط ١، بيروت: دار الجيل، سنة ١٤١٣هـ (ص ٢٠ - ٢١).

٨٢ - انظر أسرار العربية ص ٥٥.

٨٣ - ينظر ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. علل التنثية، تحقيق الدكتور صبح التميمي، ط ١، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، سنة ١٩٩٢م (ص ٨٠ - ٨٤).

٨٤ - انظر السخاوي، علم الدين. سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، ط ٢، بيروت: دار صادر، سنة ١٤٠٥هـ (١/١٨٦ - ١٨٨، ٢٤٣، ٢٥٤، ٣٥٤، ٣٨٠، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٦٣ - ٤٦٤).

٨٥ - انظر السابق ٢٩٢/١.

٨٦ - الإشبيلي، ابن عصفور. الممتع في التصريف، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ط ١، بيروت: دار المعرفة، سنة ١٤٠٧هـ (١/١٢٥).

٨٧ - انظر الكتاب ٣٢٠/٤.

٨٨ - انظر المغني في تصريف الأفعال ص ٧٢ - ٧٨.

- ١١٧- ينظر سر الصناعة ٥٠٣/٢ وما بعدها.
- ١١٨- الآية ٨٤ من سورة الواقعة.
- ١١٩- الآية ٤ من سورة الزلزلة.
- ١٢٠- شرح المفصل ٩ / ٣٠.
- ١٢١- قال العكبري: " وإنما جيء بالضمائر للاختصار وإزالة اللبس". الباب ١ / ٤٧٤
- ١٢٢- ينظر ابن عقيل، بهاء الدين. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار اللغات ١ / ١١٥.
- ١٢٣- قيل في تتوين نحو جوارٍ وغواشٍ إنه عوض عن الياء المحذوفة وهو مذهب سيبويه ورجحه ابن مالك، وقيل إنه عوض عن حركة الياء وهو مذهب المبرد واختاره ابن الحاجب. ينظر: جواهر الأدب ص ١٦٢ - ١٦٣.
- ١٢٤- ينظر علل التنثية ص ٥٩. ويرى ابن جنى أن النون في المثنى تكون عوضاً عن الحركة والتتوين في نحو "رجلان"، وعن الحركة وحدها في نحو "الرجلان" وكذا "يا رجلان"، وعن التتوين وحده في نحو "غلاما زيدا". ص ٨٠ - ٨٤.
- ويختار ابن الأثيري التمثيل لما كانت النون فيه عوضاً عن التتوين بما فيه نون نحو "رحيان" و"عصوان". انظر أسرار العربية ص ٦٩.
- ١٢٥- ينظر الإسترأبادي، الرضي. شرح الرضي على الكافية، تحقيق الدكتور يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م ١ / ٤٨.
- ١٢٦- نتائج الفكر ص ٨٧.
- ١٢٧- أمالي السهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء، ط ١، مطبعة السعادة، سنة ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م (ص ١٩ - ٣٩). وانظر أيضاً: نتائج الفكر ص ٨٧.
- ١٢٨- انظر شرح الأسموني ١ / ٢٧٤ - ٢٧٦.
- ١٢٩- الأشباه والنظائر ٤ / ٢٤٣.
- ١٣٠- مصطفى، إبراهيم. إحياء النحو، ط ٢، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، سنة ١٤١٣هـ (ص ١٧٩).

- ١٣١- قارن الإحياء ص ١٨٠ - ١٨٣ بما في الأمالي ص ٢٦ - ٣٩.
- ١٣٢- انظر ظاهرة التتوين ص ٩٣ - ٩٤.
- ١٣٣- برجستراسر، التطور النحوي، إخراج الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، سنة ١٤٠٢هـ (ص ١١٩ - ١٢٠). وانظر بهامش ص ١٢٠ تعليق المترجم.
- ١٣٤- ينظر شرح المفصل ٢٩/٩ - ٣٠.
- ١٣٥- ذهب بعض علماء العربية إلى أن تتوين نحو "مسلمات" تتوين صرف، وهو رأي اشتهر بنسبته إلى علي بن عيسى الربيعي، واختاره الرضي. ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٤٧، والسيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، القاهرة: عالم الكتب، سنة ١٤٢١هـ - ٤ / ٤٠٦.
- ١٣٦- انظر اللباب ٢/٢٤.
- ١٣٧- انظر شرح التسهيل ٢/٢٢٩، ٢٣٩.
- ١٣٨- ينظر حسن، عباس. النحو الوافي، ط ٩، القاهرة: دار المعارف ١٢٩/٣ فما بعدها.
- ١٣٩- الخوام، رياض حسن. "مع" في الدرس النحوي، ط ١، بيروت: المكتبة العصرية، سنة ١٤٢٢هـ (ص ٥١ - ٨٤).
- ١٤٠- الخوام، رياض حسن. "لدى ولدى" بين الثنائية والثلاثية وأحكامهما النحوية، ط ١، بيروت: المكتبة العصرية، سنة ١٤٢٢هـ (ص ٨ - ١٠).
- ١٤١- لدى بين الثنائية والثلاثية ص ٨، ١٠. وينظر الفيروزآبادي، القاموس المحيط (مادة: لدى).
- ١٤٢- الكتاب ١/٢١٠.
- ١٤٣- سر الصناعة ٢/٥٤٢.
- ١٤٤- الكتاب ١/٢١٠.
- ١٤٥- انظر مثلاً: الكتاب ٣/٥٢١، شرح المفصل ٩/٤٣، لدى ص ٩، ١٥، ١٧، ١٨

- ١٤٦ - من الآية ٦٤ من سورة الزمر.
- ١٤٧ - المغني ٤٥٠.
- ١٤٨ - الصاحبى ٢٤٨.
- ١٤٩ - انظر في هذه المسألة مثلاً: شرح الأشموني على الألفية وبهامشه حاشية الصبان ٢١٧/٣ - ٢١٨.
- ١٥٠ - من الآية ٢٦ من سورة مريم.
- ١٥١ - المرادى، الحسن بن قاسم. الجنى الدانى في حروف المعاني، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة وزميله، ط ٢، بيروت: دار الآفاق الجديدة، سنة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م (ص ٥٣٥).
- ١٥٢ - المغني ص ٨٤.
- ١٥٣ - من الآية ٣١ من سورة النمل.
- ١٥٤ - المغني ص ١٠٣.
- ١٥٥ - انظر الرمانى، أبو الحسن علي بن عيسى. معاني الحروف، تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي، ط ٢، مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦م (ص ١٢٦).
- ١٥٦ - من الآية ٧٣ من سورة الأنفال.
- ١٥٧ - انظر الجنى الدانى ص ٥٢١ - ٥٢٢.
- ١٥٨ - المعري، أبو العلاء. عبث الوليد، تعليق محمد عبد الله المدني، ط ٣، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م (ص ١١١).